الجمهورية العربية المتحدة

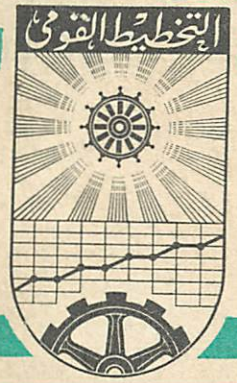

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٤٥٧)

الادخار فى البلاد المتخلفة اقتصاديا

رمزى زكى

يوليو ١٩٦٤

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

الأدخـار
فى البـــلاد المتخلفـــة اقتصـــاديا

(دراسة تحليليـة)

الادخار فى البلاد المتخلفة اقتصاديا

رمزى زكـــى

محتويات البحـــث

الموضـــوع :	صفحة
المبحث الاول : مكان المدخرات الوطنية فى عملية التنمية الاقتصادية	١
المبحث الثانـى : دراسة تحليلية للمدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا	٧
مقـدمـة	٧
اولا : نظرة عامة الى هيكل المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة	١٠
ثانيا : تحليل المدخرات الوطنية على مستوى قطاعات الاقتصـاد القـومـى	١٨
(١) ـ مدخرات القطاع الحكـومـى	١٨
(٢) ـ مدخرات قطـاع الاعمـال	٢٦
(٣) ـ مدخرات القطاع العـائـلى	٢٨
ثالثـا : أسباب انخفاض معدلات الادخار بالبلاد المتخلفة	٣١
المبحث الثالث : هل البلاد المتخلفة فقيرة فى مدخراتها ؟ ؟	٤٠
مقـدمـة	٤٠
اولا : الادخار المتحقق	٤١
ثانيا : الادخار الممكن ان يتحقق	٤١
ثالثا : الادخار المخطط	٤٣
المبحث الرابـع : الادخار فى الجمهورية العربية المتحدة	٥٢
مقـدمـة	٥٢
اولا : خصائص هيكل المدخرات الوطنية بالجمهوريـة العربية المتحـدة	٥٢
ثانيا : مدى كفاية المدخرات الوطنية فى تمويل خطـة التنميـة	٥٦
ثالثا : الموقف الاستهلاكى والادخارى لقطاعات الاقتصـاد القومى خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ..	٦٠

المبحث الأول

مكان المدخرات الوطنية فى عملية التنمية الاقتصادية

تتوقف التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، مثل الاصلاح السياسى ، وتوفر روءوس الأموال اللازمة لتمويل برامج التنمية ، وتوفر المعارف والقدرات الفنية والتنظيمية ، وتغيير القيم الاجتماعية والثقافية البالية الموروثة ، واستجابة النظم الاجتماعية للقيم الجديدة التى تحتم التنمية الاقتصادية اعتناقها .... الخ . ومع ذلك فان الاقتصاديين ، فى الوقت الراهن ، يتفقون على ان توفر روءوس الأموال يعتبر اهم هذه المتغيرات بالنسبة لعدد كبير من الدول المتخلفة . والسبب فى ذلك يرجع الى ان معظم المتغيرات الاخرى تتوقف بدورها على معدل تراكم روءوس الأموال . فكلما زادت روءوس الأموال المستثمرة ، كلما أمكن التأثير فى المتغيرات الاخرى ، والوصول بها الى المستوى الملائم لعملية التنمية . (١)

وقد احتل عنصر رأس المال ، مكانا بارزا فى الفكر الاقتصادى التنموى . ذلك ان جميع نظريات النمو الاقتصادى ، منذ آدم سميث حتى الوقت الراهن ، تعتبر رأس المال متغيرا اساسيا يعتمد عليه معدل النمو الاقتصادى . كما ان والت ويتمان رستو،

---

(١) ـ يجب الا يفهم من هذا الكلام ، ان زيادة راس المال هى مفتاح التنمية الاقتصادية بالنسبة لجميع البلاد المتخلفة . ففى عدد كبير من هذه البلاد نجد ان القضاء على البنيان الاجتماعى القديم قد يشكل المتغير الاساسى الذى يعتمد عليه النمو فى اولى مراحله . ففى بعض الدول المتخلفة ، نجد ان القيم الاجتماعية البالية التى يعتنقها الافراد ، مثل التواكلية والقناعة والكسل والامعان فى القيم الروحانية التصوفية ، تحول دون تحرك النظام الاقتصادى نحو معارج التقدم . ومن هنا فان القضاء على هذه القيم أولا (اى تغيير هذا البنيان الثقافى الاجتماعى) واستجابة الافراد للقيم الاجتماعية الجديدة التى تتطلبها عملية التنمية قد تحتل درجة اكبر فى الاهمية من توفر روءوس الأموال .

لاحظ فى نظريته المشهورة عن مراحل النمو الاقتصادى ، ان اهم ما يميز فترة الانطلاق take-off ، التى يتحول بعدها الاقتصاد القومى الى مرحلة النمو الذاتى السريع ، هو ارتفاع معدل الاستثمار (او تراكم رؤوس الأموال) من ٥٪ الى اكثر من ١٠٪ من الدخل القومى . حيث ان هذا المعدل بعد وصوله الى هذا المستوى وتوزيع الاستثمارات التوزيع الامثل ، يؤدى الى زيادة الدخل القومى بمعدل يزيد بصورة قاطعة عن المعدل اللازم لمقابلة الزيادة فى السكان . ومن ثم اعتبر رستو ارتفاع معدل الاستثمار من مؤشرات فترة الانطلاق .

واذا كنا قد ذكرنا ان التنمية الاقتصادية لا تتطلب رأس المال فحسب ، بل تتطلب عملية تغيير جذرى للاوضاع الاجتماعية والسياسية بصورة تتلائم مع احتياجات التنمية فانه ايا كانت طبيعة هذه التغيرات المطلوبة للتنمية ، فان توفر رؤوس الأموال عامل جوهرى ، من عوامل التنمية وان اختلف فى الاهمية بالقياس الى العوامل الاخرى (١) . بل يمكن القول بأنه فى معظم البلاد المتخلفة يعتبر رأس المال حجر الزاوية لأى خطة من خطط التنمية .

وتبدو اهمية راس المال ، كعامل محدد للنمو الاقتصادى ، من المعادلة المشهورة لهارود ـ دومار ـ سنجر Harrod- Domar - Singer Equation ، وهى المعادلة التى يطلق عليها البعض القانون الحديدى للتنمية الاقتصادية Iron law of Economic development ، والتى منها يمكن ان نستخلص محددات النمو الاقتصادى .

$$Y = \frac{S}{K} - P$$

---

(١) ـ انظر : دكتور زكى شافعى ، دور الاستثمار الاجنبى فى التنمية الاقتصادية محاضرة القيت بالقاهرة . فبراير سنة ١٩٦٣ .

حيث Y تمثل لنا معدل نمو الدخل الفردى المطلوب ٠

، S تمثل لنا معدل الادخار (الاستثمار) المطلوب ٠

، K تمثل لنا معامل راس المال

، P تمثل معدل نمو السكان (١) ٠

فمن هذه المعادلة يتبين لنا ، ان هناك ثلاثة متغيرات مستقلة تتحكم فى تحديد معدل النمو فى متوسط دخل الفرد ٠ وهذه المتغيرات الثلاثة كما هو واضح هى :

(١) ـ معدل نمـــو الســكان ٠

(٢) ـ معامل رأس المـــــال ٠

(٣) ـ معدل الادخار (الاستثمار) ٠

فكلما انخفض معدل نمو السكان ، ومعامل رأس المال ، كلما كانت الزيادة فـى متوسط دخل الفرد ، التى يمكن الحصول عليها من معدل معين للادخار ، اكبر ممـا لو كان حجم هذين العاملين كبيرين ٠

ومن المعلوم ان معظم البلاد المتخلفة تعانى من مشكلة زيادة السكان ٠ حيث يتراوح معدل نمو السكان عادة فيها ما بين ٢ ـ ٣٪ سنويا ٠ وليس من السهـــل تخفيض هذه النسب فى الاجل القصير ٠ ذلك ان تخفيض هذه النسب (عن طريـــق سياسة تحديد النسل مثلا) تتطلب ان يرتفع الوعى الثقافى والاجتماعى للاهالى ٠ وهـو امر غير متوفر فى القطاع الريفى الذى تتدفق منه اعلى نسبة من تزايد الســـكان ٠ ويتطلب الامر لرفع هذا الوعى انقضاء وقت طويل ، تبذل فيه جهود كثيرة ، حـــتى يتسنى تغيير القيم والمفاهيم والمثل الاجتماعية البالية الموروثة ، ويستجيب الافـــراد للسياسات السكانية الموضوعة ٠ ومن ثم يمكن القول بأن معدل نمو السكان ، عـــادة

---

(١) ـ يقصد بمعدل نمو السكان فى هذا الصدد ، معدل نمو السكان الطبيعـى ، اى الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ، بمعنى ان معدل الهجـرة الصافى لا يدخل فى هذا المعدل ٠

ما يؤخذ على انه المتغيرات المعطاه given ، حيث لا يستطيع المخطط التأثير فيه فى الاجل القصير .

كما اننا اذا نظرنا الى معامل راس المال Capital-output ratio، لوجدنا انه عادة ما يتسم بالكبر خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية ، بسبب ما تتطلبه عملية التنمية من اغراق جزء كبير من الاستثمارات فى بناء راس المال الاجتماعى الثابت Social overheads ، مثل انشاء الطرق والكبارى ومشروعات الكهرباء والمياه وشبكات السكك الحديدية الخ ..... اذ لا يخفى ان مثل هذه المشروعات تتطلب كثافة فى رأس المال على حين ان انتاجيتها المباشرة ضعيفة . ومن هنا فان معامل رأس المال الخاص بمثل هذه المشروعات يكون مرتفعا وبالتالى يشكل ثقلا يدفع معامل رأس المال العام الحدى للارتفاع . ولما كانت هذه المشروعات من المستلزمات الاساسية للتنمية الاقتصادية ، فليس من المتصور الاستغناء عنها لتخفيض معامل رأس المال . اذ لا يمكن للبنيان الاقتصادى ان يتحرك فى طريق النمو ما لم توجد هذه المشروعات ومن هنا يمكن القول ان معامل راس المال ، بصفة عامة ، يعتبر أيضا ، من المتغيرات المعطاه given التى لا يستطيع المخطط التأثير فيه تأثيرا كبيرا . حيث يتحكم فى تحديد هذا المعامل مجموعتين من العوامل الفنية technological factors وغير الفنية nontechnological factors التى لا يسهل التأثير فيها فى الاجل القصير(١)

ومن المناقشة السابقة ، يتبين لنا ان معدل الادخار هو المتغير الاساسى أو الوحيد الذى يجب ان نعول عليه كثيرا ، لان حجم هذا المعدل هو الذى يمكن لنا أن نؤثر فيه بالزيادة . اذ يمكن زيادة الادخار الوطنى عن طريق تشجيع الافراد

---

(1) See: S.A.Abbas: Capital requirments for the development of south and south -East Asia, Amesterdem, 1955.pp.76. and see also, Robert N. Grosse; The structure of Capital, in Studies in the Structure of the American Economy, by W. Leontief and others, New-York. Oxford university Press, 1953-PP. 185-242.

على الادخار الاختيارى ، او عن طريق الادخار الاجبارى (١) . كما يمكن زيادة حجم المدخرات المتاحة للاستثمار عن طريق الاقتراض من العالم الخارجى ، غير ان هناك حدودا لهذا الاقتراض خلال فترة معينة . كما ان الاقتراض فى الوقت الحاضر يعنى ضرورة الاقراض فى المستقبل لسداد الاعباء المترتبة على الاقتراض . ولذلك يمكن القول (٢) بأنه فى الاجل الطويل يتساوى معدل الاستثمار مع معدل الادخار الوطنى .

ومن الجدير بالذكر هنا ، ان التجارب العملية فى السنوات القليلة الماضية اثبتت ان امكانيات التمويل عن طريق المصادر الخارجية ، سواء أكان ذلك عن طريق استيراد رؤوس الأموال الخاصة ، او عن طريق القروض الاجنبية ، محدودة وضعيفة ومقيدة وتتوقف اساسا على الاعتبارات السياسية اكثر مما تعتمد على البواعث الاقتصادية (٣) . ومن ثم فان المصادر الداخلية للتمويل (المدخرات الوطنية) تعتبر هى الاساس الذى يجب ان ترتكز عليه عملية التنمية الاقتصادية . ومن هنا يجمع خبراء التنمية ، على انه لا مناص من ان تعمل البلاد المتخلفة ، بشتى الطرق على زيادة مدخراتها الوطنية ، باعتبار ان ذلك هو الاسلوب الصحيح لتنمية هذه الاقتصاديات ودفعها نحو مدارج التقدم . كما ان التنمية اذا لم تكن نابعة من دوافع داخلية بالبلاد المتخلفة ، فانه من غير المحتمل ان تستمر القوى الدافعة للتنمية الى امد بعيد

---

(١) ـ يتمثل الادخار الاجبارى ، كما هو معلوم ، فى ثلاثة صور اساسية هى (١) التضخم (٢) الضرائب (٣) المدخرات الجماعية (التأمينات الاجتماعية والمعاشات).

(٢) ـ انظر : دكتور محمد محمود الامام ـ التخطيط من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . معهد الدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٦٣ ـ ص ٤٩

(٣) ـ انظر فى دراسة مدى ما اسهمت به رؤوس الاموال الاجنبية فى تزويد البلاد المتخلفة بالمواد اللازمة لتمويل برامج التنمية :

A.K. Cairncross: Factors in Economic development. Ch.3. George Allen and unwin , London. 1962. and see also: U.N. International flow of long-term capital and official Donations 1951-1959 PP. 12-17.

وذلك على حد تعبير الاستاذان ميير وبالدوين فاذا كنا الآن قد اقتعنا بهـــــذه الحقائق ، وادركنا اهمية الادخار الوطنى فى عملية التنمية الاقتصادية ، فهل لنـــا ان نلقى ضوءا على حقيقة مشكلة ضآلة المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة ، حـــتى يمكننا ان نتبين مدى صحة الكتابات الاقتصادية فى هذا الموضوع التى تذكـــر أن البلاد المتخلفة فقيرة بمداخراتها ، وحتى يمكننا ان نتبين مدى العبء الملقى علـــى كاهل هذه الاقتصاديات عند تعبئة مدخراتها وتوجيهها لنواحى الاستثمار المطلوب ؟؟

المبحث الثانـــى

دراسة تحليليـــة للمـــدخـــرات الوطنيـــة بالبلاد المتخلفة اقتصاديا ٠

مقـــدمـــــة :

بينا فيما تقدم كيف يجمع كثير من خبراء التنمية الاقتصادية ، على ان المدخرات المدخرات الوطنية هى الاساس الذى يجب ان تعول عليه البلاد المتخلفة عند سعيهـا للنمو الاقتصادى ٠ كما اجمع هؤلاء الخبراء على ان انطلاق هذه البلاد نحو معـــاج النمو يقتضى منها ان تحقق معدلا مرتفعا لتراكم رؤوس الأموال ٠ والسبب فى ذلـــك يرجع الى ان هذه البلاد تحتاج فى المراحل الاولى من التنمية ان تخلق رؤوس الاموال الاجتماعية الثابتة Social overheads التى يعتبر توفرها امرا ضروريا حتى يمكن لقـــوى التنمية ان تعمل عملها بنجاح فى النظام الاقتصادى ، ويتطلب انشاء هذه الامـــوال توافـر موارد ضخمة لتمويلها ٠ ومن ناحية اخرى اثبتت الدراسات التنموية عـــــن استراتيجية التنمية ، انه من الافضل للبلاد المتخلفة ان تقيم وتنمى الصناعات المرتبطـة ببعضها البعض ، اى تلك التى تتميز بدرجة عالية من التشابك والترابط ٠ حيث ان هذا الترابط ، والتداخل يخلق فيما بينها وفوراتا خارجية كثيرة تعمل على تخفيض النفقـة (١) ٠ ومن ثم يقتضى الامر ان تقوم البلاد المتخلفة بتنفيذ جبهة عريضة من الاستثمارات حـــتى يمكنها الاستفادة من هذه الوفورات ٠ ومن ناحية اخرى يرى بعض الاقتصاديين ، مثـــل

---

(١) انظر فى دراسة فكرة الوفورات الخارجية وعلاقتها بالتنمية :
Tibor Scitovesky: Two Concepts of External Economies, in Readings in Economic Development. edited by: T. Morgen, G.W Betz and N.K. Choudhry , Wadsworth publishing Company, Inc. Belmont, California, PP. 191-127.

روزنشتاين رودان ، ان التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة يجب ان تتسم بالطفرة والضخامة ، اى يجب ان تكون هناك دفعة قوية من الاستثمارات Big Push حتى يمكن لعجلات النمو ان تشد الاقتصاد القومى فى طريق التقدم .

لكل هذه الاسباب وغيرها ، يجمع كثير من خبراء التنمية على ان معدل تراكم رؤوس الأموال يجب ان يكون مرتفعا فى المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية . ويرى بعضهم أن هذا المعدل عادة ما يتراوح ما بين ١٠ ـ ١٥٪ من الدخل القومى . فاذا ارتفع هذا المعدل فوق هذه النسب ، فان عجلات التنمية تندفع بسرعة للامام اما اذا انخفض المعدل دون هذه النسب فان ذلك لن يكون كافيا لاحداث التنمية .

ولا يخفى ان مدى سرعة التنمية لا يتوقف فقط على معدل الاستثمار (او تراكم رؤوس الاموال) وانما يتوقف ايضا على الاشكال التى يتخذها هذا الاستثمار . فليست التنمية الاقتصادية مجرد تجميع لكميات من رؤوس الأموال ، انما هى وثيقة الصلة بكيفية توزيع هذه الاستثمارات بين مختلف القطاعات الاقتصادية . فقد اثبتت الدراسات ان مدى تركز الاستثمار داخل القطاع الصناعى وتوزيعه بين الاستثمار فى الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية ، وبين القطاعات المختلفة الاخرى هما اللذان يحددان سرعة التصنيع والنمو . لا عجب والحال هذه ، ان اشار احد الكتاب الى " أن ارتفاع معدل الزيادة فى الانتاج الصناعى فى الاتحاد السوفيتى كان يرجع بصفة اساسية ، لا الى اختلاف معدلات الاستثمار فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وانما يرجع الى الاختلافات بينهما فى اتجاهات الاستثمار "(١) .

---

(1) - See: Norman Koplan: Capital Formation and Allocation in Soviet Economic Growth, edited by A. Bergson, Row Peterson, & Co., New-York, P.80.

والحقيقة اننا اذا ما نظرنا نظرة خاطفة ، لتجارب النمو الاقتصادى لبعض الدول التى بدأت نموها بعد الحرب العالمية الأولى ، لوجدنا انها قد بدأت عمليات التنمية أولا بتحقيق معدل مرتفع لتراكم رؤوس الأموال . ففى الاتحاد السوفيتى مثلا ، تراوح هذا المعدل فيما بين ١٥ ـ ١٦٪ من الدخل القومى فى اولى مراحل التخطيط كما تراوح هذا المعدل فيما بين ٢٠ ـ ٢١٪ فى تشيكوسلوفاكيا وبولنده ، كما وصل هذا المعدل الى حوالى ٣٦٪ فى يوغوسلافيا عام ١٩٤٩ ، كما رسمت بلغاريا وهنغاريا خططها على اساس معدل يتراوح فيما بين ٢٠ ـ ٢٧٪ من الناتج القومى وذلك خلال مشروع التنمية الأول (١٩٤٩ ـ ١٩٥٤) (١) . وبصفة عامة يمكن القول أن التخطيط القومى فى جميع بلاد اوروبا الشرقية قد قام على اساس معدل للاستثمار لا يقل عن ١٥٪ من الدخل القومى .

لا عجب والحال هذه ، ان كان الارتفاع بمعدل تراكم رؤوس الأموال من أمهات المشاكل الاساسية التي تواجهها البلاد المتخلفة الرانيه للنمو الاقتصادى . حيث ان معدل الادخار القومى ، فى هذه البلاد ، يقل بكثير عن المعدلات الآنفة الذكر ويعتبر انخفاض معدل الادخار القومى فى هذه البلدان سمة اساسية من سمات التخلف الذى يرين عليها . وحتى نتأكد من صحة هذه السمة ، يجدر بنا أن نقوم بعملية استكشاف سريعة ، للمدخرات الوطنية بهذه البلاد . وسوف نستند فى ذلك على بيانات هيئة الامم المتحدة باعتبارها تمثل ادق المصادر الاحصائية فى هذا الصدد .

المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا :

ذكرنا فيما تقدم ان الكتابات الاقتصادية عن التنمية الاقتصادية تشير دائما الى ضآلة حجم المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا باعتبار ان ذلك خصيصة من خصائص التخلف الاقتصادى الذى يرين على هذه البلاد . وعلينا الآن ندرس هذه

(١) ـ انظر : س.س. واجل . فن التخطيط للتعجيل بالنمو الاقتصادى بالبلاد المتخلفة . ترجمة الدكتور راشد البراوى . القاهرة ـ ١٩٦٣ ، ص

الخاصية بالتفصيل . وسوف تكون خطة البحث فى هذه النقطة كالآتى :

أولا : نظرة عامة الى هيكل المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة .

ثانيا : تحليل المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة على مستوى قطاعات الاقتصاد القومى .

ثالثا : أسباب انخفاض معدلات الادخار بالبلاد المتخلفة .

وسوف نتناول هذه النقاط الثلاث بالتحليل :

اولا : نظرة عامة الى هيكل المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة:

لو نظرنا نظرة عامة الى المدخرات الوطنية المتحققة فعلا بالبلاد المتخلفة لوجدنا انها بصفة عامة ، تتسم بالانخفاض ، وتقل بكثير عن المعدلات المطلوبه لتراكم رؤوس الأموال التى تحتاج اليها التنمية الاقتصادية . ولما كانت هذه البلدان ترزح تحت ثقل كبير من النظم والعادات والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى من شأنها اضعاف الحافز على الادخار ، فان حجم المدخرات المتحققة بهذه البلاد لا تفى بحاجة الاستثمار فى هذه البلاد . ومن ثم كان لابد على هذه البلاد ان تعتمد على المدخرات الاجنبية التى تنساب من البلاد المتقدمة الى هذه البلاد . ويمكن لنا ان نتبين هذه الحقيقة . اذا ما تأملنا الجدول رقم (١) الذى يوضح لنا كيف يتكون العرض الكلى للادخار ، فى عدد من البلاد المتخلفة الرانية للنمو الاقتصادى فى الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ .

اذ يتبين لنا من الجدول ، أن المدخرات الاجنبية التى انسابت الى البلاد المتخلفة التى يشملها الجدول كانت تكون نسبة هامة من العرض الاجمالى للادخار فى هذه البلاد (١) . ذلك اننا اذا اخذنا الفترة ما بين ٥٠ ـ ١٩٥٩ ، كفترة واحدة

---

(١) ـ من الواضح ان هذا الكلام لا يتعارض مع الحقيقة التى سبق ذكرها ، وهى ان انسياب رؤوس الاموال الاجنبية الى البلاد المتخلفة تتسم بالضآلة والمحدودية . ذلك انه على الرغم من أن رؤوس الاموال الاجنبية كانت تشكل نسبة هامة من العرض الاجمالى للادخار المتحقق فى هذه البلاد الا ان رؤوس الأموال الاجنبية المنسابة الى هذه البلاد ضئيلة ومحدودة ولا تتناسب مع حاجة هذه البلاد .

جـــدول رقـــم (١)

مستوى الادخار المحلى والاجنبى كنسبة مئويـــة
مـــن اجمالى الناتج المحلى فى الفترة ما بين ٥٠ـ١٩٥٩.

الدولـــــة	الادخـــار الاجمالـى	الاستهلاك	الادخـار الصافـى	الادخـــار الاجنـبى	الادخـــار الصافى المحلى
رود يسيا ونياسالاند	٢٩	٦	٢٣	٩	١٤
فـــنزويـــلا	٢٧	٨	١٩	٣	١٦
اســـرائيـــل	٢٦	٠٠	٠٠	٢١	٠٠
الكـــونغـــو	٢٦	٨	١٨	٢	١٦
تـــرنـــداد	٢٤	٨	١٦	٦	١٠
اتحاد جنوب افريقيا	٢٣	٨	١٥	١	١٤
مـــالطـــا	٢٢	٤	١٨	٣	١٥
جـــاميـــكا	٢١	٧	١٥	٩	٥
بـــورتوريـــكو	٢٠	٦	١٤	١٨	ـ٤
الارجنتـــين	٢٠	١٠	١٠	٢	٨
كـــوستاريـــكا	٢٠	٥	١٥	٤	١١
بـــورمـــا	١٩	٦	١٣	ـ١	١٤
قـــبرص	١٩	٤	١٥	١٢	٣
اسبـــانيـــا	١٨	٨	١٠	٢	٨
كـــولـــومبيـــا	١٨	٩	٩	٠٠	٩
الصين الوطنيـــة	١٧	٦	١٢	٧	٥
اليـــونـــان	١٧	٥	١٢	٨	٤
تنجـــانيقـــا	١٧	٠٠	٠٠	ـ١	٠٠

يتبـــع

تابع جـــدول رقـــم (١)

مستوى الادخار المحلى والاجنبى كنسبة مئويـــة

من اجمالى الناتج المحلى فى الفترة ما بين ٥٠ـ١٩٥٩.

الدولـــة	الادخار الاجمالى	الاستهلاك	الادخار الصافى	الادخار الاجنبى	الادخار الصافى المحلى
المكسيك	١٦	٠٠	٠٠	١	٠٠
البرازيل	١٦	٥	١١	١	١٠
تايلاند	١٦	٠٠	٠٠	٢	٠٠
مراكش	١٦	٦	١٠	ـ١	١١
البرتغال	١٦	٥	١١	٥	٦
هندوراس	١٥	٥	١٠	٢	٨
العراق	١٥	٤	١٠	ـ٣	١٣
اكوادور	١٤	٥	٩	١	٨
تركيا	١٤	٤	١٠	٢	٨
كوريا	١٣	٥	٨	٩	ـ١
مصر ج ع م	١٢	٠٠	٠٠	٣	٠٠
بنما	١٢	٦	٦	٦	ـ١
جواتيمالا	١٢	٤	٨	٢	٦
سيلان	١١	٢	٩	٠٠	٩
غانا	١١	٠٠	٠٠	٢	٠٠
شيلى	١٠	٧	٣	٢	١
الفلبين	٩	٥	٤	٢	٢
اندونسيا	٠٠	٠٠	٨	١	٧
الهند	٠٠	٠٠	٨	١	٧

Source: United Nations, World Economic Survey , 1960, P. 61.

لوجدنا انه فى احدى وثلاثين دولة من الدول التى يشملها الجدول والبالغ عددها سبعة وثلاثين دولة ، كان الادخار الاجنبى المنساب اليها يمثل نسبة لا بأس بها من العرض الاجمالى للادخار فى هذه البلدان . وقد ادى انسياب المدخرات الاجنبية الى هذه البلاد الى زيادة عرض الادخار فيها بنسبة تتراوح ما بين ١ ـ ٣٠٪ من اجمالى الناتج المحلى . كما تبين لنا الارقام الواردة بالجدول انه فى ثلث هذه البلدان ، كانت المدخرات الاجنبية فيها تمثل حوالى ٤٪ من اجمالى الناتج المحلى ، بل انه فى بعض البلاد ، مثل اسرائيل وبورتوريكو كانت المدخرات الاجنبية تمثل ٢٠٪ من اجمالى الناتج المحلى فى هاتين الدولتين (١) .

كما يتضح لنا من الجدول ، ان مستوى الادخار الاجنبى المتدفق الى البلاد المتخلفة ليست له علاقة حتمية بمستوى الادخار الاجمالى فى هذه البلاد . فالبلاد التى حصلت على قدر كبير من المدخرات الاجنبية لم يتحقق فيها بالضرورة مستوى مرتفع للادخار الاجمالى . كما ان الدول التى حصلت على قدر ضئيل من المدخرات الاجنبية لم يتحقق فيها بالضرورة مستوى منخفض للادخار الاجمالى . ويوضح لنا هذه الحقيقة ما تكشفت عنه الارقام الواردة بالجداول الخاصة باسرائيل وقبرص وبورتوريكو وجمهورية كوريا . ذلك انه على الرغم من ان هذه الدول قد حصلت على قدر كبير من المدخرات الاجنبية ، بسبب الاعتبارات السياسية والاستراتيجية التى تثور بشأن هذه الدول ، الا انه مع ذلك لم يتحقق فيها معدلات مرتفعة للادخار . وعلى العكس من ذلك ، نجد انه على الرغم من أن رودسيا ونياسالاند ، وفنزويلا ، لم يتدفق اليهما سوى قدر ضئيل نسبيا من المدخرات (٩٪ ، ٣٪ من أجمالى الناتج المحلى على التوالى) الا ان مستوى الادخار الاجمالى فيهما قد وصل

---

(١) ـ من ذلك يتضح لنا ان مستوى المدخرات الاجنبية التى تنساب الى البلاد المتخلفة يتفاوت بين دولة واخرى . ويرجع ذلك ، كما سبق ان ذكرنا الى أن انسياب هذه المدخرات يخضع للاعتبارات السياسية اكثر مما يخضع للبواعث الاقتصادية .

الى نسبة مرتفعة جدا (٢٩٪ ، ٢٧٪ من اجمالى الناتج المحلى على التوالى) . ويرجع هذا بداهة الى ارتفاع نسبة المدخرات المحلية الصافية ، اذ بلغت هذه النسبة ١٤٪ ، ١٦٪ من اجمالى الناتج المحلى فى كل منهما .

ومن ثم يمكننا ان نستخلص مما سبق نتيجة هامة جدا ، هى ان مستوى كل من الادخار المحلى والادخار الاجنبى المتدفق الى البلاد المتخلفة يتحددان بعوامل منفصلة . كما انه اذا كان الادخار المحلى يمثل النسبة الكبرى ، او المصدر الاساسى للعرض الاجمالى للادخار ، فان ارتفاع او انخفاض مستوى الادخار الاجمالى انما يرجع اصلا الى ارتفاع او انخفاض مستوى الادخار المحلى .

ولئن كنا قد ذكرنا فيما تقدم ، ان البلاد المتخلفة ، بصفة عامة تتسم بضآلة حجم المدخرات الوطنية المتحققة فيها ، فان هذه الحقيقة يمكن ان نتبينها اذا ما استخرجنا قيمة الوسيط medium من واقع الجدول السابق . وقد قمنا باستخراجها فعلا فبلغت ٨٪ . وهى نسبة منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بمثيلتها فى الدول المتقدمة اقتصاديا . او اذا قورنت بمعدل تراكم رؤوس الأموال المطلوب تحقيقه فى غمار عملية التنمية . ولا يخفى ان قيمة هذا الوسيط تعتبر مرتفعة بالنسبة لبعض الدول المتخلفة وعلى الاخص الدول الموجودة فى جنوب شرقى آسيا ، حيث كان معدل الادخار الصافى المحلى سالبا فى كل من كوريا وبورما وبورتوريكو .

واذا أمعنا النظر الآن فى هيكل المدخرات المحلية الصافية بالبلاد المتخلفة لوجدنا ان مدخرات القطاع الخاص (١) ، تمثل الجزء الاكبر من المدخرات المحلية الصافية . بمعنى ان النصيب النسبى لمدخرات القطاع الخاص اكبر من النصيب النسبى لمدخرات القطاع الحكومى من جملة الادخار المحلى الصافى . ويمكن ان نتبين هذه الحقيقة من الجدول رقم (٢) ، الذى يوضح لنا كيف يتكون هيكل المدخرات المحلية الصافية فى عدد من الدول المتخلفة فى الفترة ما بين ٥٠ ـ ١٩٥٩ . كما تعكس لنا الارقام

---

(١) يقصد بمدخرات القطاع الخاص فى هذا الصدد مدخرات الشركات ومدخرات العائلات .

الواردة بالجدول حقيقة هامة ، هى ان هناك ثمة علاقة بين مستوى الادخار المحلى ومستوى الادخار فى كل من القطاعين الخاص والحكومى . فكلما كان مستوى الادخار المحلى مرتفعا ، كلما كان مستوى الادخار فى كل من القطاعين الخاص والحكومى مرتفعا ، وعلى العكس من ذلك ، كلما كان مستوى الادخار المحلى منخفضا ، كلما كان مستوى الادخار فى كل من القطاعين الخاص والحكومى منخفضا . ومن هنا يتبين لنا ان مستوى الادخار فى كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومى يتأثران بعوامل واحدة ، وعلى الاخص يتأثران بطبيعة وحجم قطاع الصادرات . اذ لوحظ انه كلما كان قطاع الصادرات يمثل القطاع الاستراتيجى فى الاقتصاد القومى ، فان انتعاش هذا القطاع ، عندما يزداد الطلب العالمى على المواد الاولية التى تنتجها هذه البلاد يؤدى الى زيادة مدخرات العائلات ومدخرات الشركات (القطاع الخاص) وذلك عن طريق زيادة حجم الدخول التى تؤول الى المنتجين والمشتغلين فى هذا القطاع وزيادة حجم الارباح التى تحتجزها الشركات القائمة باعمال التصدير . كما ان انتعاش هذا القطاع يؤدى الى زيادة مدخرات القطاع الحكومى عن طريق زيادة حصيلة الضرائب التى تستأديها الدولة من هذا القطاع . وعلى العكس من ذلك نجد ان تعرض هذا القطاع للكساد ، عندما ينخفض الطلب العالمى على المنتجات الأولية ، او عندما يتعرض الانتاج لعجز كبير بسبب بعض العوامل الطبيعية الطارئة ، فان ذلك يؤدى الى انخفاض مدخرات كل من القطاع الخاص والقطاع الحكومى ، حيث يقل حجم الدخول والارباح المحتجزة وتقل بالتالى حصيلة الضرائب التى تجنيها الدولة من هذا القطاع .

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) ، ان مستوى الادخار الحكومى يتفاوت من دولة الى أخرى . ففى بعض الدول مثل فنزويلا ، بلغ هذا الادخار ١٠٪ من اجمالى الناتج المحلى ، على حين كان هذا الادخار سالبا فى بعض الدول مثل كوريا . وفى معظم الدول التى يشملها الجدول ، لوحظ ايضا ، ان معدل الادخار الحكومى يتراوح ما بين ١ ــ ٥٪ من اجمالى الناتج المحلى .

كما يتبين لنا من الجدول ان مدخرات القطاع الخاص تتفاوت تفاوتا كبيرا بين دولة وأخرى . ففى بعض الدول ، مثل الكونغو ، بلغ معدل الادخار فى القطاع الخاص ١٣٪ من اجمالى الناتج المحلى . على حين كان هذا المعدل سالبا فى بعض الدول مثل شيلى وبنما .

وفيما يتعلق بمدخرات شقى القطاع الخاص ، اى مدخرات القطاع العائلى ومدخرات قطاع الاعمال ، يتبين لنا من الجدول ان مستوى الادخار فى هذين القطاعين يتفاوتان داخل الدولة الواحدة . ففى بعض الدول لاحظنا انه على حين كان الادخار فى القطاع العائلى مرتفعا ، كان الادخار فى قطاع الاعمال منخفضا . ويمثل لنا هذه الحالة مراكش وهندوراس . ذلك انه على حين كانت مدخرات القطاع العائلى فى كل من هاتين الدولتين تمثل ٦٪ من اجمالى الناتج المحلى ، كانت مدخرات قطاع الاعمال تمثل ١٪ من اجمالى الناتج المحلى فى نفس هاتين الدولتين . وعلى العكس من هذه الحالة لاحظنا فى بعض الدول ، ان مدخرات قطاع الاعمال كانت تفوق بكثير حجم مدخرات القطاع العائلى . والمثل الواضح على ذلك ، ما تعكسه لنا الارقام الخاصة بكل من الكونغو والبرازيل وسيلان واسبانيا وبنما والفليبين .

وتتمخض الارقام الواردة بالجدول عن حقيقة هامة ، هى ان مستوى الادخار فى قطاع الاعمال يتفاوت بين دولة وأخرى . ففى بعض الدول مثل الكونغو بلغت مدخرات قطاع الاعمال ٨٪ من اجمالى الناتج المحلى ، على حين بلغت مدخرات هذا ١٪ من اجمالى الناتج المحلى فى مراكش وكولومبيا وهندوراس . كما اثبتت الارقام الواردة بالجدول ، ان مستوى الادخار فى القطاع العائلى يتفاوت بين دولة وأخرى شأنه فى ذلك شأن التفاوت القائم بين مستوى الادخار فى قطاع الاعمال بين هذه الدول . ففى بعض الدول مثل اتحاد جنوب افريقيا كانت مدخرات القطاع العائلى تمثل ٧٪ من اجمالى الناتج المحلى ، على حين كانت مدخرات هذا القطاع سالبة فى الفليبين وبنما .

جـــدول رقـم (٢)

مصادر الادخار المحلـى الصافـى فى عدد مـن الدول المتخلفة فى الفترة ما بين ٥٠ ــ ١٩٥٩ (كنسبة مئوية من اجمالـى الناتج المحلـى)٠

الدولـــة	اجمالى الادخار المحلى	مدخـرات القطاع الحكومى	مدخـرات القطاع الخاص		
			الاجمالى	مدخرات الشركات	مدخرات العائلات
نغـــو	١٦	٤	١٣	٨	٤
زويـــلا	١٦	١٠	٦	٣	٣
يسيا ونياسالاند	١٤	٥	٩	٤	٤
اد جنوب افريقيا	١٤	٣	١٠	٣	٧
ـورمـــا	١٤	٢	١١	—	—
ـراكـــش	١١	٤	٧	١	٦
اريـــكا	١١	٤	٧	٣	٤
رانـــداد	١٠	٣	٧	٢	٥
ـبرازيـــل	١٠	٣	٧	٤	٣
ـــومبيـا	٩	٤	٥	١	٣
ـــلان	٩	٢	٧	٥	٢
ـانيـــا	٨	٢	٦	٣	٣
ـــواد ور	٨	٤	٥	٢	٢
ـــد وراس	٨	٢	٧	١	٦
نـــد	٧	١	٦	—	—
رتغـــال	٦	٣	٣	—	—
ميـــكا	٥	٢	٣	٣	—
ين الوطنيـة	٥	١	٤	—	—
ونـــان	٤	١	٣	—	—
لبيـــين	٢	١	—	٢	٢—
ـــلى	١	٢	٢—	—	—
ـــا	١—	١	١—	٢	٣—
ريـــا	١—	٤—	٢	—	—
ورتوريـــكو	٤—	—	—	٥	—

1. Source: United Nations, OP., cit., p 62

ويرجع هذا التفاوت ، فى الحقيقة الى الاختلافات النظمية القائمة بين هذه الدول . اذ تختلف درجة اهمية كل من القطاع العائلى وقطاع الاعمال بين دولة واخرى . ففى الدول التى تتعاظم فيها اهمية قطاع الشركات ، تحتل مدخرات هذا القطاع نسبة كبيرة من اجمالى المدخرات الخاصة على حين تمثل مدخرات القطاع العائلى نسبة اقل . وعلى العكس من ذلك ، نجد انه كلما كان القطاع العائلى يحتل درجة اكبر فى الاهمية من قطاع الاعمال ، كما هو الحال فى البلاد المتخلفة الزراعية ، فان المدخرات العائلية تمثل النسبة الكبرى من اجمالى المدخرات الخاصة على حين تمثل مدخرات قطاع الاعمال النسبة الاقل .

ثانيا : تحليل المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة على مستوى قطاعات الاقتصاد القومى :

رسمنا فيما تقدم صورة عامة كروكية لنمط المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا . ولايضاح هذه الصورة بدرجة اكبر ، دعنا الآن ندخل فى تفاصيل هذه الصورة ، حيث نتناول مدخرات كل من :

١ ـ القطاع الحكومى .
٢ ـ قطاع الاعمال .
٣ ـ القطاع العائلى .

أولا : مدخرات القطاع الحكومى بالبلاد المتخلفة :

يتمثل الادخار الحكومى فى فائض الايرادات العادية او الجارية على المصروفات العادية او الجارية . وتشمل الايرادات الجارية كما هو معلوم الضرائب Taxes والموارد الادارية admenestrative revenues كالرسوم Fees والاتاوة Special assessment والرخص Licences والغرامات Fines . والايرادات الجارية بهذا المعنى لا تشمل غلة الدومين أو أرباح القطاع العام ، كما انها لا تشمل حصيلة القروض العامة ، سواء

التى تحصل عليها الدولة من الشعب عن طريق الاكتتاب العام او القروض العامة التى تحصل عليها من الدول الاجنبية . أما المصروفات الجارية او العادية ، فهى التى تتكرر بانتظام كل عام وتتصف بالدورية ، ومثالها مصاريف الادارة الحكومية وتكاليف المرافق العامة وفوائد الدين العام . والمصروفات الجارية بهذا المعنى لا تشمل النفقات الاستثمارية التي تقوم بها الدولة فى غمار التنمية الاقتصادية ، مثل النفقات التى تدفعها الدولة فى مشروعات تحتاج اليها التنمية الاقتصادية ، كالسد العالى ، او انشاء محطة لتوليد الكهرباء ، او انشاء مصنع للحديد والصلب ..... الخ .

وقد قمنا بدراسة مدخرات القطاع الحكومى بالبلاد المتخلفة اقتصاديا ، وتبين لنا من هذه الدراسة ، ان مدخرات هذا القطاع تتسم بالضآلة فى معظم البلاد المتخلفة بصفة عامة ، وذلك على نحو ما يتضح لنا من الجدول رقم (٣) الذى يوضح لنا مستوى الادخار الحكومى فى هذه البلدان . ومع ذلك فليس فى الاشارة الى انخفاض مستوى الادخار الحكومى فى البلاد المتخلفة ما يستتبع التهوين من شأن هذا النوع الادخار فى العرض الكلى للمدخرات المحلية الصافية فى هذه البلاد . فقد ساهمت مدخرات هذا القطاع بنسبة هامة يعتد بها فى جملة هذا العرض .

ولئن كنا قد ذكرنا ان البلاد المتخلفة تتفاوت فيما بينها من حيث مستوى الادخار فى القطاع الخاص ، الا ان هذا التفاوت لا يبدو كبيرا فى حالة الادخار الحكومى . ففى معظم الدول المتخلفة تراوح معدل الادخار الحكومى فيما بين ١ ـ ٥٪ من اجمالى الناتج المحلى . وقد لوحظ بصفة عامة ، انه كلما كان مستوى الادخار المحلى الصافى عاليا ، كلما كان الادخار الحكومى مرتفعا . والعكس بالعكس . وذلك لان العوامل التى تحدد مستوى كل منهما ، عوامل متداخلة ومتصلة فيما بينها .

---

(١) ـ راجع : دكتور محمد فؤاد ابراهيم ـ مبادىء علم المالية العامة ص ١١٧

جـــدول رقـم (٣)
مستوى الادخار الحكومى ـ كنسبة مئوية من اجمالى
الناتج المحلى ـ فى الفترة ما بين ١٩٥٠ـ١٩٥٩

الدولـــة	الدخـل الممكن التصرف فيـه	الاستهـــلاك	الادخـار الصافـى
فـنزويـلا	٢٤	١٤	١٠
روديسيا ونياسالانـد	١٤	٩	٥
كولومبيـا	١١	٦	٤
كوستاريكـا	١٤	١٠	٤
اكـواد ور	١٦	١٢	٤
الكونغـو	١٦	١٣	٤
البرتغـال	١٥	١١	٣
اتحاد جنوب افريقيا	١٤	١١	٣
كنـدا	١٢	٨	٣
ترنـداد	١٤	١١	٣
البرازيـل	١٥	١٢	٣
بـورمـا	١٦	١٣	٢
شيـلى	١٢	٩	٢
جاميـكا	١١	٩	٢
اسبانيـا	١٢	١٠	٢
هنـدوراس	٩	٨	٢
سيـلان	١٥	١٣	٢
الهنـد	٨	٧	١
الفليبـين	٩	٨	١
بنمـا	١٣	١٢	١
اليونـان	١٥	١٣	١
الصين الوطنية	١٩	١٩	١
تايلانـد	١١	١١	—
كـوريـا	١١	١٣	٤—

Source : United Nations, op. cit, P. 69.

ومن المعلوم ان الادخار الحكومى ، يتوقف على مرحلة النماء الاقتصادى التى بلغتها الدولة . فالبلاد التى قطعت شوطا هاما فى التقدم الاقتصادى لوحظ فيها ارتفاع معدل الادخار الحكومى عن غيرها من الدول التى ما زالت اسيرة داخل أسوار التخلف والركود . كما يلاحظ أن هذا المعدل يتمشى ، بصفة عامة ، مع حجم الاستثمار الحكومى . ففى الدول التى يرتفع فيها حجم الاستثمارات الحكومية ، لوحظ فيها ارتفاع حجم المدخرات الحكومية . وذلك لان زيادة الاستثمارات الحكومية يقتضى بالتالى قدرا اكبر من المدخرات للوفاء بالمطالب التمويلية لهذه الاستثمارات .

ومع ذلك لا يجوز لنا ان نستنتج من هذه الحقيقة قاعدة عامة تنص على أن التفاوت القائم بين مستوى الادخار الحكومى فى البلاد المتخلفة انما يرجع الى التفاوت فى حجم البرامج الاستثمارية التى تضطلع بها الحكومات فى هذه الدول . فهناك عدد كبير من الحكومات وضعت خططا استثمارية ضخمة تزيد بكثير عن مستويات الادخار الحكومى فيها ، حيث اعتمدت فى تمويل هذه الخطط على القروض التى تحصل عليها من القطاع الخاص او القروض او المنح التى تقدمها لها الحكومات الاجنبية .

وقد اثبتت الدراسات التى قامت بها هيئة الامم المتحدة ، ان مستوى الادخار الحكومى فى البلاد المتخلفة ، يتوقف الى حد كبير جدا على حجم وطبيعة قطاع الصادرات . فمن المعلوم ان قطاع التجارة الخارجية ، وعلى الاخص قطاع الصادرات يمثل القطاع الاستراتيجى فى معظم الاقتصاديات المتخلفة ، حيث يسهم هذا القطاع بنسبة هامة فى الدخل القومى فى هذه الاقتصاديات . ومن ثم فان المصدر الرئيسى للموارد الحكومية يتأتى من الضرائب غير المباشرة المفروضة على هذا القطاع ، وهى الضرائب على الواردات ، والضرائب على الصادرات والضرائب على الصرف الاجنبى . ويمكن لنا ان نتبين هذه الحقيقة من الجدول رقم (٤) الذى يوضح لنا مستوى الدخل الحكومى الممكن التصرف فيه وعناصر تكوينه فى عدد من الدول المتخلفة وذلك الفترة ما بين ١٩٥٩ ـ ٥٠ .

جـــدول رقـــــم (٤) (١)

مستوى الدخل الحكومى الممكن التصرف فيه ، وعناصر تكوينه
فى عدد من الدول المتخلفة ـ فى الفترة مابين ٥٠ ـ ١٩٥٩ .
كنسبة مئوية من اجمالى الناتج المحلى .

الدولة	الدخل الممكن التصرف فيه	الضرائب المباشرة			الضرائب غير المباشرة ـ الاعانات			صافى التحويلات	دخ اخ
		الاجمالى	الضرائب على القطاع العائلى	الضرائب على القطاع الاعمال	الاجمالى	الضرائب غير المباشرة	الاعانات		
فنزويلا	٢٤	١١	١	١٠	٨	٨	—	١ـ	٦
الصين الوطنية	١٩	٣	١	١	١٤	١٤	—	١	٢
الكونغو	١٦	٨	٤	٣	٩	٩	—	١ـ	١
اكوادور	١٦	٤	٢	١	١٠	١١	١	١ـ	٤
بورما	١٦	٤	—	—	١١	١٢	—	١ـ	١
سيلان	١٥	٤	—	—	١١	١٣	٢	٣ـ	٢
البرازيل	١٥	٦	٤	١	١٣	—	—	—	—
اليونان	١٥	٨	٦	٢	١٢	١٢	—	٥ـ	١
البرتغال	١٥	٩	٥	٤	٧	٨	١	٢ـ	١
اتحاد جنوب افريقيا	١٤	٩	٤	٥	٦	٧	١	٢ـ	٢
روديسيا ونياسالاند	١٤	٩	٢	٧	٤	٥	١	١ـ	٢
ترنداد	١٤	٧	١	٦	٦	٧	٢	١ـ	٣
كوستاريكا	١٤	٤	٣	—	٩	٩	—	١	١
بنما	١٣	٤	٢	١	٧	٧	—	١	١
اسبانيا	١٢	٨	٥	٣	٨	٨	—	٣ـ	١ـ
شيلى	١٢	١٠	٦	٣	٧	٨	١	٦ـ	—
غانا	١٢	٢	—	—	١٠	١٠	—	—	١
جامايكا	١١	٤	١	٢	٧	٨	—	—	—
كولومبيا	١١	٤	١	٢	٧	٧	—	١ـ	١
تايلاند	١١	١	—	—	١١	١١	—	١ـ	—
كوبا	١٠	٣	٢	—	٧	٧	١	—	—
الفليبين	٩	٢	٢	١	٦	٦	—	١ـ	١
هندوراس	٩	٢	١	١	٨	٧	—	—	—
الهند	٨	٣	٢	—	٥	٥	—	—	—

(1) Source: United Nations, op. cit, P. 70

فمن الجدول يتضح لنا أن صافى الضرائب غير المباشرة (الضرائب غير المباشرة ـ الاعانات) تمثل نسبة هامة فى الدخل الحكومى الممكن التصرف فيه ، كما انها تمثل نسبة هامة من الناتج الاجمالى المحلى ، حيث تراوحت هذه النسبة فيما بين ٥ ـ ١٤٪ من اجمالى الناتج المحلى . ويتوقف مستوى الموارد التى تأتى بها حصيلة الضرائب غير المباشرة ، الى حد كبير ، على حجم قطاع التجارة الخارجية ومعدلات الضرائب المفروضة عليه . ويمكن ان نستشف هذه الحقيقة من الارقام الخاصة بسيلان وبورما وتايلاند . ذلك ان كبر حجم قطاع التجارة الخارجية ، وعلى الاخص قطاع الصادرات ، فى هذه البلدان ، وارتفاع معدلات الضرائب الجمركية ادى الى ارتفاع مستوى الموارد التى تأتى بها الضرائب الجمركية عنها فى الدول الاخرى . ومن ثم يمكننا ان نغزو الانخفاض النسبى لمستوى الايرادات التى تأتى بها الضرائب غير المباشرة فى الهند الى ضآلة حجم قطاع التجارة الخارجية .

ولا يخفى على الاذهان ، ان قطاع التجارة الخارجية يمثل ايضا المصدر الرئيسى لايرادات الضرائب المباشرة . اذ ان الضرائب المفروضة على الشركات القائمة بعمليات تصدير المنتجات الاولية ، تمثل المصدر الاساسى للضرائب المباشرة . وقد اثبتت بعض الاحصاءات المنشورة عن النظم المالية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا ان مستوى الايرادات التى تأتى بها الضرائب المفروضة على الشركات تتناسب تناسبا طرديا مع مستوى حجم الصادرات . ففى الدول التى تمثل فيها الصادرات المنجمية (كالبترول والمعادن) نسبة كبيرة من الدخل القومى ، مثل فنزويلا ونياسالاند وترنداد ، تستطيع الدولة ان تحقق مستوى عال من الايرادات ، وذلك عن طريق زيادة الضرائب المفروضة على شركات التصدير . وعلى العكس من ذلك نجد أن الانخفاض النسبى للايرادات التى تأتى بها الضرائب المفروضة على الشركات فى بعض الدول ، مثل كوريا والهند والفليبين ، انما يرجع الى انخفاض النصيب النسبى لحصيلة الصادرات من جملة الناتج القومى .(١)

(١) ـ لا يخفى ايضا ، ان انخفاض الحصيلة التى تأتى بها الضرائب المباشرة فى هذه الدول يتوقف أيضا على مرحلة النماء الاقتصادى التى بلغتها الدولة وعلى متوسط دخل الفرد .

ومن الطبيعى ان يعكس لنا التفاوت القائم بين حصيلة الضرائب المفروضة على القطاع العائلى ، فى الدول المتخلفة ، التفاوت القائم بين متوسط دخل الفرد فى هذه الدول . فمن الواضح ان الحكومات ، فى الدول التى يرتفع فيها متوسط دخل الفرد ، تستطيع ان ترفع حصيلة الموارد التى تأتى بها الضرائب المفروضة على الدخل . لا عجب والحال هذه ان كانت حصيلة الضرائب المفروضة على القطاع العائلى فى كل من شيلى واليونان والبرتغال واسبانيا واتحاد جنوب افريقيا ، تمثل نسبة هامة من اجمالى الناتج المحلى حيث يرتفع متوسط دخل الفرد فى هذه الدول عن غيرها من الدول الاخرى .

ومن ناحية اخرى ، نجد ان مستوى الضرائب التى تستأديها الدولة من القطاع العائلى انما يتوقف على نوعية السياسة الضريبية التى تتبعها الدولة . ففى الدول التى يحتل فيها قطاع البترول مكانا هاما فى الاقتصاد القومى ، مثل ترنداد وفنزويلا ، لوحظ ان حصيلة الضرائب المفروضة على القطاع العائلى تعتبر منخفضة نسبيا اذا ما قورنت بغيرها من الدول . ويرجع ذلك فى الحقيقة الى ان الحكومات فى هذه الدول تعتمد فى مواردها بصفة اساسية على الضرائب التى تفرضها على الشركات والمؤسسات المشتغلة بانتاج البترول . فعلى سبيل المثال نذكر انه فى فنزويلا مثلا ، لوحظ أن الضرائب المفروضة على الشركات تأتى بحصيلة تمثل ١٠٪ من اجمالى الناتج المحلى ، على حين ان الضرائب المفروضة على القطاع العائلى تأتى بحصيلة ١٪ من اجمالى الناتج المحلى .

ولا يخفى ان ضآلة معدلات الادخار الحكومى فى بعض الدول المتخلفة ترجع فى الدرجة الأولى الى الزيادة الكبيرة فى الانفاق العام الاستهلاكى لمواجهة اعباء الزيادة المترتبة على الزيادة السكانية الكبيرة ، حيث تتطلب هذه الزيادة كثرة الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية ، وبالتالى تقتضى توسعا فى الجهاز الادارى الحكومى . ومن هنا يمكن القول بأن التكاليف الحدية الاجتماعية التى يتحملها المجتمع لاعالة

كل اضافة سكانية بمثابة انتقاص مباشر من الطاقة الادخارية للمجتمع ، اى على حساب المدخرات التى كان يمكن أن توجه الى رفع المعدل الصافى لتكوين رأس المال . وبذلك تصبح النفقة الحقيقية لنمو السكان نفقة راسمالية .(١)

كما أن زيادة النفقات العامة على التسليح والدفاع تسهم مساهمة فعالة فى تخفيض معدل الادخار الحكومى فى كثير من الدول المتخلفة ، حيث تمتص هذه النفقات الجانب الاكبر من الموارد الحكومية . وعلى سبيل المثال نذكر ان انخفاض معدل الادخار الحكومى فى كل من الصين الوطنية وكوريا ، انما ترجع اساسا الى هذا السبب . ذلك انه على حين بلغت نسبة الدخل الحكومى الممكن التصرف فيه فى الصين الوطنية ١٩٪ من اجمالى الناتج المحلى ، بلغ معدل الادخار الحكومى فيها ١٪ من اجمالى الناتج المحلى . وفى جمهورية كوريا بلغت نسبة الدخل الحكومى الممكن التصرف فيه نحو ١١٪ على حين كان الادخار الحكومى فيها ادخارا سالبا (ـ ٤٪ من اجمالى الناتج المحلى) . ومما لا شك فيه ان انخفاض هذه المعدلات ترجع كما اسلفنا الى ضخامة حجم الموارد الحكومية التى تنفقها هاتين الدولتين على اغراض التسليح والدفاع .

صفوة القول ، ان مستوى الادخار الحكومى فى البلاد المتخلفة يعتبر منخفضا نسبيا بصفة عامة ، وان كان يشكل جزءا من اجمالى المدخرات الصافية المحلية . وأن مستوى هذا الادخار انما يتوقف على مستوى الدخل الحكومى الممكن التصرف فيه وعناصره المختلفة . كما يتوقف ايضا على مرحلة النماء الاقتصادى التى بلغتها الدولة ، وعلى طبيعة الدور الذى ترى الدولة ضرورة القيام به فى حركة التنمية الاقتصادية . فكلما كانت الفلسفة الاقتصادية التى تؤمن بها الدولة ترى ان القطاع العام هو القطاع الاستراتيجى المسئول عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، فان هذا يعنى ان العبء الاكبر من الاستثمارات التى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية يجب ان يقوم بتنفيذه القطاع

---

(١) ـ راجع : دكتور فؤاد شريف ، نمو الاقتصاد المصرى فى الخمسة وعشرين سنة الاخيرة . لجنة التخطيط القومى . مذكرة رقم (٣٤) ـ يونيو ١٩٥٨ .

العام ومن ثم يتطلب ذلك حتما الارتفاع بمستوى الادخار الحكومى لكى يفى بحاجة هذه الاستثمار • كما رأينا ايضا ان انخفاض مستوى هذا الادخار انما يرجع فى الدرجة الاولى الى زيادة النفقات العامة ، وعلى الاخص النفقات العامة التى تسببها الزيادة السكانية ونفقات التسليح والدفاع •

ثانيا ـ مدخرات قطاع الاعمال بالبلاد المتخلفة اقتصاديا :

تتوقف مدخرات قطاع الاعمال ، سواء فى البلاد المتخلفة او فى البلاد المتقدمة على الأهمية التى يشغلها هذا القطاع فى النشاط الاقتصادى • فكلما عظمت أهمية هذا القطاع ، كلما زادت المدخرات التى تتولد فيه ، وزاد بالتالى النصيب النسبى لهذه المدخرات من جملة الادخار المحلى الصافى • والعكس بالعكس فى حالة ما اذا كان هذا القطاع يتسم بضآلة الاهمية فى الحياة الاقتصادية •

والحقيقة اننا اذا نظرنا للبلاد المتخلفة ، بصفة عامة ، لوجدنا أن دراسة مدخرات قطاع الاعمال فى هذه البلدان ، يواجه عددا كبيرا من الصعاب ، مثل عدم كفاية البيانات المتاحة عن الادخار المتعلق بهذا القطاع ، كما أن الحدود الفاصلة بين قطاع الاعمال والقطاع العائلى ليست واضحة تماما ، نظرا لتخلف الاوضاع النظمية والقانونية فى هذه البلاد • فالقطاع العائلى يتضمن عادة المشروعات التى لا تتخذ شكل شركات مساهمة Unincorporated enterprises ، مثل المشروعات الفردية وشركات التضامن • ومن ثم فان مدخرات هذا النوع من المشروعات عادة ما تدخل ضمن مدخرات القطاع العائلى • والحقيقة ان مدخرات هذا النوع من المشروعات لا تقل ، من حيث اهميتها ، عن مدخرات قطاع الاعمال المنظم (اى الشركات المساهمة) • ولهذا فان مدخرات هذه المشروعات تمثل جزءا هاما من مدخرات القطاع العائلى • ويبدو انه من الافضل ان تنفصل مدخرات هذه المشروعات عن مدخرات القطاع العائلى وتضاف الى مدخرات قطاع الاعمال المنظم • عندئذ سيزداد بلا شك مستوى الادخار المتولد فى هذا القطاع الاخير •

ولا يخفى ان مدخرات قطاع الاعمال المنظم ، انما تتوقف على السياسة التى تتبعها الشركات فيما يتعلق بكيفية توزيع الارباح فيما بين تكوين الاحتياطيات وارباح الاسهم . كما تتوقف ايضا على السياسة المالية التى تتبعها الدولة نحو هذه الشركات . ولما كانت البيانات المتاحة عن السياسات التى تتبعها الشركات المساهمة فيما يتعلق بكيفية توزيع ارباحها ، وعن السياسة المالية التى تتبعها الدولة فيما يتعلق بمقدار الاعفاءات الضريبية التى تقررها الحكومات فى البلاد المتخلفة بالنسبة للارباح غير الموزعة غير كافية ، فانه من الصعب علينا ان نحدد مدى تأثير هاتين السياستين على مستوى الادخار فى قطاع الاعمال . ومع ذلك فان الجدول رقم (٥) الذى يوضح لنا كيفية التصرف فى الدخل الصافى للشركات فى الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ ، يلقى لنا ضوءا ، ولو انه خافتا ، على مدى تأثير هاتين السياستين على مستوى الادخار فى قطاع الاعمال .

جدول رقم (٥) (١)

استخدامات الدخل الصافى للشركات

فى الفترة ما بين ٥٠ ـ ١٩٥٩ ـ كنسبة مئوية من الدخل الصافى للشركات

الدولة	الضرائب المباشرة	الارباح الموزعة	الادخار
بورتوريكو	٢١	١٦	٦٣
البرازيل	٢٠	٢٣	٥٧
روديسيا ونياسالاند	٣٤	٤٤	٢٢
جامايكا	٣٧	٢٠	٤٣
ترنداد	٦٣	١٠	٢٧

فمن الجدول يتضح لنا ، انه على الرغم من ضآلة الجزء الموزع من ارباح الشركات على المساهمين فى كل من جاميكا وترنداد ، الا ان مدخرات الشركات فى هذه البلاد كانت تقل عن نصف دخلها الصافى . والسبب فى ذلك يرجع كما هو

(1) Source: United Nations, op. cit, P. 71

واضح من الجدول ، الى ضخامة الاعباء الضريبية التى تتحملها الشركات فى هاتين الدولتين . حيث تمتص الضرائب فى جاميكا ما يساوى ٣٧٪ من الدخل الصافى للشركات ، كما تمتص الضرائب فى ترنداد ما يعادل ٦٣٪ من هذا الدخل . وعلى العكس من ذلك نجد أن مدخرات الشركات فى كل من بورتوريكو والبرازيل كانت مرتفعة حيث بلغت نسبة الادخار ٦٣٪ ، ٥٧٪ فى كل منهما على التوالى . والسبب فى ذلك يرجع ، كما هو واضح من الجدول ، الى ما تتميز به الضرائب المفروضة على الشركات فى هذين البلدين من اعتدال ، وبسبب ضآلة الجزء الذى توزعه الشركات على المساهمين .

ثالثا : مدخرات القطاع العائلى :

تتمثل مدخرات القطاع العائلى عادة ، فى ارصدة الودائع الادخارية بالبنوك وصناديق توفير البريد . كما تتمثل فى بوالص التأمين على الحياة وشراء المنازل بالتقسيط وفى الرهون العقارية . كما تتمثل ايضا فى الاصول النقدية السائلة ، كالنقود والكمبيالات والسندات والاسهم اذا كانت هناك سوق نشطة لرأس المال .

ومن المعلوم ان مستوى الادخار العائلى يتحدد بعدد كبير من العوامل ، مثل متوسط دخل الفرد ، وكيفية توزيع الدخل القومى ، وحجم قطاع الاعمال غير المنظم ، ومدى اتساع السوق النقدى والسوق المالى ، ودرجة نماء الوعى الادخارى بين الافراد ، ومدى استقرار الاحوال الاقتصادية والسياسية للدولة .... الخ ويتفاوت مستوى الادخار العائلى فى البلاد المتخلفة اقتصاديا بين دولة واخرى ، تبعا لتفاوت هذه العوامل فيما بينها . ومع ان مدخرات القطاع العائلى تتفاوت بين هذه البلدان ، الا أن مستوى هذه المدخرات يتسم عادة بالانخفاض فى كافة الدول المتخلفة ، وان كان يشكل نسبة لا بأس بها من المعرض الكلى للادخار الصافى المحلى .

ويرى بعض الاقتصاديين ، ان التفاوت القائم بين مستويات الادخار العائلي بين البلاد المتخلفة ، يرجع بصفة اساسية الى تفاوت متوسط دخل الفرد بين الدول المتخلفة . بعبارة اخرى ، يرى هؤلاء الاقتصاديين ، ان الادخار العائلي دالة Function of في مستوى الدخل العائلي الممكن التصرف فيه disposal income والحقيقة ان امعان النظر في الاحصاءات المنشورة عن علاقة مستوى الادخار العائلي بحجم الدخل العائلي الممكن التصرف فيه ، تثبت لنا أن الادخار العائلي لا يتوقف بصفة اساسية على حجم الدخل الممكن التصرف فيه . ولبيان هذه الحقيقة ، دعنا نمعن النظر الآن ، في الجدول رقم (٦) الذي يوضح لنا مستوى الادخار العائلي والدخل الممكن التصرف فيه ، في عدد من الدول المتخلفة في الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٥٩ .

فمن الجدول يتضح لنا انه ليس من الضروري ان يتناسب مستوى الادخار العائلي تناسبا طرديا مع مستوى الدخل العائلي الممكن التصرف فيه . ذلك انه على حين كان الدخل الممكن التصرف فيه ، يمثل نسبة عالية من اجمالي الناتج المحلي في الفلبين وغانا (٨٢٪ ، ٧٥٪ على التوالي) . الا ان الادخار العائلي فيهما كان ادخارا سالبا (ـ٢٪ ، ـ٤٪ من الدخل العائلي الممكن التصرف فيه) . ومن ناحية اخرى تكشف لنا الارقام الواردة بالجدول عن حقيقة هامة ، هي ان الادخار العائلي في فنزويلا (٣٪ من اجمالي الناتج المحلي) يعادل مستوى الادخار العائلي في كل من البرازيل وكولومبيا واكوادور . وذلك على الرغم من صغر الدخل الممكن التصرف فيه في فنزويلا اذا ما قورن بمثيله في كل من هذه الدول . فقد بلغ دخل العائلات الممكن التصرف فيه في فنزويلا ٥٥٪ من اجمالي الناتج المحلي ، بينما كان مستوى هذا الدخل ، ٧٥٪ ، ٧٨ ، ٧٤٪ في كل من البرازيل وكولومبيا واكوادور على التوالي .

جـــدول رقـــم (٦)
مستوى الادخار العائلى والدخل الممكن التصرف فيه
فى الفترة ما بين ٥٠ ــ ١٩٥٩.

الدولـــة	الادخار العائلى % من اجمالى الناتج المحلى	الدخل الممكن التصرف فيه % من اجمالى الناتج المحلى	الادخار العائلى % من الدخل الممكن التصرف فيه
اتحاد جنوب افريقيا	٧	٧١	١٠
مـــراكـــش	٦	٨٤	٧
هنـــدوراس	٦	٨٢	٧
تـرنـــداد	٥	٦٧	٧
الكـــونغـــو	٤	٦٢	٧
رود يسيا ونياسالاند	٤	٦٧	٦
كوستاريـــكا	٤	٧٧	٥
كـولـومبيـــا	٣	٧٨	٤
الـــبرازيـــل	٣	٧٥	٤
اسبـانيـــا	٣	٧٧	٤
اكـــوادور	٣	٧٤	٤
فـــنزويـــلا	٣	٥٥	٥
سيـــلان	٢	٧٧	٣
جاميـــكا	ــ	٧٧	١
الفلبيـــين	٢ــ	٨٢	٢ــ
	٣ــ	٧٥	٤ــ

Source: United Nations, op. cit, P. 72.

والحقيقة ان السبب فى وجود هذه الظاهرة يرجع الى اختلاف حجم وسلوك المشروعات غير المنظمة التى تدخل عادة فى القطاع العائلى . حيث ان العوامل التى تحدد السلوك الادخارى للعائلات تختلف عن العوامل التى تحدد السلوك الادخارى للمشروعات غير المنظمة . كما يرجع ايضا الى اختلاف درجة التفاوت فى توزيع الدخل القومى فى هذه البلاد .

أسباب انخفاض معدلات الادخار بالبلاد المتخلفة اقتصاديا :

رسمنا فيما تقدم صورة عامة للمدخرات القومية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا . ومن خلال هذه الصورة ، برزت لنا الحقيقة القائلة بانخفاض معدلات الادخار القومى بهذه البلدان . وبقى علينا الآن ان نبحث فى الاسباب المختلفة التى أدت الى ضآلة هذه المعدلات . اذ لا يخفى أن معرفة الاسباب هى الخطوة الاولى لتحديد وسائل العلاج .

والحقيقة ان مشكلة انخفاض حجم المدخرات القومية بالبلاد المتخلفة ، شغلت جزءا هاما من الكتابات الاقتصادية التى كتبت فى الفكر التنموى . وقد تعددت فى ذلك الافكار والمسببات التى ساقها الاقتصاديون لتفسير انخفاض حجم المدخرات فى هذه البلاد . ولعل اشهر هذه الافكار التى قيلت فى هذا الصدد ، فكرة الدائرة المفرغة للفقر The Vicious circle of poverty التى قال بها الاستاذ نيركسه R. Nurkse

وجوهر الفكرة يتحصل فى انه توجد فى البلاد المتخلفة مجموعة من القوى الدائرية المفرغة التى تتفاعل فيما بينها وتؤثر فى بعضها البعض ، فتبقى هذه البلاد فى حالة فقر دائم ، ومن ثم تزيد من تعقيد مشكلة الادخار فى هذه البلاد . فالادخار القومى فى هذه البلدان منخفض لان مقدرة الأفراد على الادخار منخفضة . وانخفاض

قدرة الافراد على الادخار مترتب على انخفاض مستوى الدخل الحقيقى . وانخفاض مستوى الدخل الحقيقى راجع الى النقص فى المعدات الرأسمالية ، والنقص فى المعدات الرأسمالية انما هو نتيجة لضآلة قدرة الافراد على الادخار . وهكذا تقفل الدائرة المفرغة التى تعيش فى نطاقها الاقتصاديات المتخلفة (١) . ويؤدى تفاعل هذه القوى ، على مر الزمن ، الى زيادة فقر هذه الاقتصاديات . وهكذا شار نيركسه ، الى انه توجد بالبلاد المتخلفة ، عملية دائرية وتراكمية ، كل عامل سلبى فيها ، سببا ونتيجة لعوامل سلبية اخرى . ومن ثم فان استمرار عمل هذه العوامل ، يعنى زيادة القوى التراكمية التى تهبط بمستوى الادخار فى هذه البلاد .

ولتوضيح هذه الفكرة ، يلجأ الاقتصاديون الى تشبيه البلاد المتخلفة بحالة الرجل الفقير الذى لا يملك ما يمكنه ليأكل ، ومن ثم فهو يعانى من سوء التغذية ، ويؤدى سوء التغذية بالطبع الى تدهور حالته الصحية ، وعندما تتدهور حالته الصحية تنخفض بالتالى قدرته على العمل ، وعندما تنخفض قدرته على العمل يقل دخله ، وبالتالى لن يكون لديه ما يأكل ، ومن ثم تزداد حالته الصحية سوءا ، وهكذا تستمر الدائرة المفرغة فى العمل والتفاعل ، فيبقى الرجل الفقير فى حالة فقر دائم . وقد اشار الاستاذ C.E.A. Winslow فى كتابه " اقتصاديات الصحة " الى انه كان من الواضح أن الفقر والمرض يكونان حلقة مفرغة . فقد كان النساء والرجال مرضى ، لانهم فقراء واصبحوا أشد فقرا لانهم مرضى ، ثم اشتد مرضهم لانهم اصبحوا اكثر فقرا (٢) .

والحقيقة ان فكرة نيركسه ، وان كانت تعطى لنا الاسباب المنطقية لضآلة حجم المدخرات القومية بالبلاد المتخلفة . الا انها لا تتدخل فى بيان التفاصيل التى

---

1. See: R. Nurkse; Problems of Capital formation in underdeveloped countries Oxford Basil Blackwell, 1960, P. 5

2. See: G. Myrdal, Economic Theory and underdeveloped Regions, Gerald Duckworth & CO. LTD, London, 1959, P. 11.

تعكس لنا المشكلة بطريقة اكثر وضوحا ، ومن ثم يقتضى الامر منا ان نتعرض هنا للاسباب المتعددة التى يمكن ان تساعد فى هذا الصدد . ومن هذه الاسباب يمكن ان نذكر ما يلى :

أولا : انخفاض متوسط دخل الفرد :

سبق ان ذكرنا فى المبحث الثانى من هذا الباب ، ان الرغبة فى الادخار فى حد ذاتها لا اهمية لها ما لم تتوفر القدرة عليه . وبينا أن حجم الدخل الحقيقى هو المحدد الاساسى لمعدل الادخار . ومن هنا يتبين لنا ان ما تتسم به البلاد المتخلفة من انخفاض فى متوسط دخل الفرد ، وبالتالى من انخفاض فى مستوى الدخل الحقيقى ، يؤدى بالطبع الى انخفاض حجم الادخار القومى بها . ذلك ان مستويات الدخول القومية فى هذه البلاد ، تكاد تكفى فقط لمواجهة حاجات السكان الذين ينمو عددهم بمعدل كبير ، ومن ثم لا يتبقى بعد ذلك الا هامش ضئيل للادخار . ومن البديهى ان انخفاض متوسط دخل الفرد لا يؤدى الى انخفاض حجم الادخار فى القطاع الخاص فحسب ، بل يؤدى ايضا الى ضآلة حجم الادخار الحكومى حيث تنخفض الطاقة الضريبية للمجتمع .

وقد بينت بعض الاحصاءات المنشورة عن الادخار فى البلاد المتخلفة ، ان التفاوت القائم بين معدلات الادخار فى هذه البلاد ، يتوقف الى حد كبير على درجة التفاوت بين متوسط دخل الفرد فى هذه البلاد . ففى الدول التى يرتفع فيها متوسط دخل الفرد ، لوحظ فيها بصفة عامة ، ارتفاع معدل الادخار القومى ، عنها فى الدول التى يقل فيها هذا المتوسط .

ثانيا : أثر المشاهدة أو التقليد :

أشرنا فيما تقدم الى نظرية الاستاذ جيمس دوسنبرى فى الادخار والاستهلاك وأوضحنا ان التجديد الذى اضافه دوسنبرى فى نظرية سلوك المستهلك هو اكتشافه لأحد

العوامل الجديدة (عامل التقليد او اثر المشاهدة Demonestration effect) التي تكيف السلوك الاستهلاكي والادخاري لافراد المجتمع[1] . ومع ان دوسنبري قد اهتم في نظريته ، بتحليل السلوك الاستهلاكي والادخاري للافراد ، فكشف بذلك النقاب عن العوامل الاجتماعية والنفسية التي تتحكم في هذا السلوك ، الا ان تطبيق هذه النظرية اتخذ شكلا هاما في تحليل مشكلة الادخار في البلاد المتخلفة . فقد اخذ الاستاذ نيركسه النتائج التي توصل اليها دوسنبري ، وانتقل من نطاق تطبيقها على الافراد الى نطاق تطبيقها على المجتمعات المتخلفة اقتصاديا . فقد لاحظ ان البلاد المتخلفة تتأثر ، تحت تأثير العامل الذي اسماه دوسنبري " عامل التقليد او المشاهدة " بمستويات الاستهلاك في البلاد المتقدمة التي يجري الاتصال بها . ويدفعها تأثير هذا العامل الى زيادة استهلاكها بمقادير كبيرة ، على الرغم من ضآلة مستوى الدخول القومية بها ، وعلى الرغم من حاجتها الماسة الى تكوين المدخرات في عملية التنمية .

ذلك اننا اذا نظرنا للبلاد المتخلفة ، بصفة عامة ، لوجدنا ، ان الغالبية العظمى منها ، تخضع ، او كانت تخضع لعهد قريب لسيطرة الدول الاستعمارية المتقدمة . ونتيجة لهذه السيطرة ، فقد حدث هناك اتصال وثيق بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة ، وعن طريق هذا الاتصال ، تعرفت البلاد المتخلفة بمستويات الاستهلاك المرتفعة التي ينعم بها سكان البلاد المتقدمة . ومن هنا بدأ عامل التقليد الذي تحدث عنه دوسنبري ، يعمل عمله في تكييف السلوك الاستهلاكي والادخاري بالبلاد المتخلفة . ذلك أن احساس السكان في البلاد المتخلفة ، وعلى الاخص الطبقات الغنية ، بالفارق الكبير بين مستوى استهلاكهم ومستوى الاستهلاك في البلاد المتقدمة ، دفعهم الى تقليد مستويات الاستهلاك السائدة بالبلاد الاخيرة . وهذا ما يفسر لنا التزايد الواضح في واردات السلع الكمالية كالسيارات الفاخرة والثلاجات والتحف وغيرها من السلع الترفيهية المعمرة . ولا يخفى ان ارتفاع الواردات من هذه السلع ادى الى استنزاف جانب كبير من المدخرات الممكنة بالبلاد المتخلفة .

---

(1) - See: J.S. Duesenberry: Income, Saving and the theory of consumer Behaviour , Harrvard University Press, 1962 , PP. 27 - 32.

من هنا لاحظ نيركسه ، انه على الرغم من ارتفاع المستوى المطلق للدخول الحقيقية فى الدول المتخلفة فى بعض الفترات ، الا انه لم يظهر هناك ميل لزيادة المدخرات فى هذه الدول بسبب تأثير هذا العامل (١) . وبذلك يكون انخفاض الادخار فى هذه البلدان ، واستمرار انخفاضه ، راجعين ، ليس فقط لمستوى الدخل القومى المنخفضة فى هذه البلدان ، ولكن نتيجة لعامل التقليد أو المشاهدة الذى كشف عنه النقاب دوسنبرى .

وقد ركز عدد كبير من الاقتصاديين على هذا العامل عند تفسير انخفاض معدلات الادخار القومى بالبلاد المتخلفة ، وامعنوا فى هذا التفسير الى حد قول بعضهم ان انخفاض هذه المعدلات يرجع بصفة أساسية الى تأثير عامل التقليد . والواقع ان هناك اتجاه فكرى ، على العكس من ذلك ، يرى ان عامل التقليد قد يؤدى الى زيادة تكوين المدخرات وليس الى نقصها . وجوهر هذا الاتجاه يتحصل فى ان التطلع الى المستويات الاستهلاكية المرتفعة ، للتمتع بمستوى اعلى من الرفاهية ، يتطلب من الناس مضاعفة جهودهم وتضحياتهم لزيادة حجم دخولهم فى المستقبل ، ولن تزيد دخولهم الا اذا زادت رؤوس الأموال المستثمرة ، ولن تزيد رؤوس الأموال المستثمرة الا اذا زاد حجم المدخرات . وعلى هذا النحو يؤدى اثر التقليد ، وما ينطوى عليه من تطلعات الى مستويات الاستهلاك المرتفعة ، الى زيادة حجم الادخار القومى .

ومن ناحية اخرى ، يرى انصار هذا الاتجاه ، ان سكان البلاد المتخلفة ، عندما يتصلون بسكان البلاد المتقدمة ، فانهم وان كانوا يتشربون بعض عادات الاستهلاك

---

(١) ـ لعل المثل الواضح ، الذى يؤكد هذه الحقيقة ، ما حدث خلال الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ . ففى خلال هذه الحرب ، اتجه معدل التبادل الدولى Terms of trade الى التحسن فى صالح كثير من الدول المتخلفة (المنتجة للمواد الاولية) . ونتيجة لذلك ارتفعت الدخول القومية بهذه الدول . وقد بددت هذه الدول معظم هذه الزيادة التى حدثت فى دخولها عن طريق استيراد كثير من السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة التى يستهلكها اصحاب الدخول المرتفعة .

البذخية ، فانهم يتشربون ايضا عادات الادخار ويقلدون انماط الاستثمار السائدة فى هذه البلاد . ويؤكدون آراءهم فيما اسفرت عنه هجرة بعض الافراد من البلاد المتخلفة الى البلاد المتقدمة ، فقد نجح عدد كبير منهم فى تكوين ثروات ضخمة تضارع ثروات كبار الاثرياء ورجال الاعمال فى هذه البلاد ، وذلك عن طريق زيادة مدخراتهم سنة بعد الأخرى .كما يرى انصار هذا الاتجاه ، ان الاتصال الذى حدث بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة قد افاد الدول الاخيرة ولم يلحق بها الضرر كما يقول انصار الاتجاه الاول . فقد تمكنت بعض البلاد المتخلفة من نقل وتقليد بعض انماط الاستثمار والاساليب الفنية الحديثة السائدة بالبلاد المتقدمة . كما ان اكثر القطاعات تقدما فى الدول المتخلفة هى تلك التى تكون على اتصال دائم بالبلاد الاكثر تقدما ، وانه لم يكن من المتصور لهذه القطاعات ان تنمو وتتقدم الى هذا المستوى الذى بلغته ، ما لم يكن هناك اتصال وثيق بينها وبين العالم المتقدم . ومن هنا يرى انصار هذا الاتجاه ، انه من الخطل القول بأن التقدم فى الدول المتقدمة يؤدى الى ضرر الدول المتخلفة نظرا لانه يرفع من مستويات استهلاك هذه الدول .(١)

والواقع انه ليس هناك ما يمنع ، على الاقل من الناحية النظرية ، أن نتصور ان أثر التقليد قد يؤدى الى زيادة الحوافز التى تدفع الافراد نحو الادخار . ولكن فى الحقيقة ، اننا لو نظرنا لأثر هذا العامل من الناحية التطبيقية ، لوجدنا أن اثره انما يعمل فى الاتجاه المضاد ، اى فى الاتجاه الذى يقلل من مستوى الادخار .

ثالثا : اضطراب الأوضاع السياسية والاجتماعية :

تتعرض البلاد المتخلفة لكثير من الهزات السياسية والاقتصادية التى تؤدى الى تثبيط حوافز الافراد على الادخار . ومن بين هذه الهزات حدوث انقلابات واضطرابات

(١) ـ انظر فى هذا الاتجاه:
P.T. Bauer & B.S. Yamey, The Economics of underdeveloped countries, ch. 9.

سياسية فى هذه البلاد ، وحدوث تقلبات عنيفة فى مستوى النشاط الاقتصادى تبعا للتغيرات التى تطرأ على مستوى الصادرات ، وعدم استقرار الاوضاع النقدية والمالية بها استقرارا يساعد على تجميع المدخرات وتوظيفها توظيفا مستمرا ناجحا ، وعدم وجود نظام قضائى سليم تطبق فيه القوانين بنزاهه ، وغياب القوانين الكافية التى تحمى كيان الشركات المساهمة ذات المسئولية المحدودة .

فكل هذه العوامل وغيرها ، تضعف من رغبة الناس فى الادخار وتثبط من عزيمتهم ورغبتهم فى النظر الى المستقبل نظرة بعيدة ، واتخاذ قرارات طويلة الاجل وهى سمات ضرورية لكل قرارات متعلقة بالادخار . كما انه نتيجة لسيادة هذه الظروف والاوضاع ، فان المدخر لا يشعر بأن حقوقه مصانة فى أى مؤسسة يضع فيها أمواله ومن ثم لا يقبل على اقراض مدخراته للغير ، وهو لذلك يفضل ، اما أن يستهلك كل دخله ، واما ان يكتنز الجزء الذى لا يرغب انفاقه على سلع الاستهلاك .

رابعا : عدم انتشار المؤسسات الادخارية :

تفتقر البلاد المتخلفة الى وجود مؤسسات تجميع الادخار وتغلغلها بدرجة كافية فى مختلف انحاء الدولة . ويؤدى ندرة هذه المؤسسات الى انخفاض معدل الادخار القومى بالبلاد المتخلفة . ذلك ان عدم انتشار هذه المؤسسات فى مختلف اقاليم الدولة ، انما يعنى ، فقدان الصلة بين المدخرين الذين يقبلون عرض أموالهم وبين المستثمرين الذين يطلبون هذه الاموال لاغراض التثمير المختلفة . ومن ثم فانه نتيجة لغياب هذه الصلة ، فان الجانب الاكبر من المدخرات فى هذه الدول ، يكون عادة فى صورة مكتنزات ، Hoards عاطلة غير منتجة ، كالاحجار الكريمة والمعادن النفيسة والعملات الذهبية الاجنبية والنقود السائلة .... الخ . كما ان جزءا هاما من هذه المدخرات يستثمر فى الزراعة وشراء الارض الزراعية ، وذلك لان الاستثمار

الزراعى ـ فى ظل الاطار الاقتصادى والسياسى لهذه الدول ـ هو اضمن انواع الاستثمارات واضمنها فى حفظ الثروات واكثرها ادرارا للربح . كما انه من المشاهد ان رجال الاعمال والمال ، غير الزراعيين ، وهم قله فى هذه البلاد ، غالبا ما يستثمرون مدخراتهم فى شراء وبناء المنازل والعمارات السكنية . لذلك نجد أن الاستثمار فى النواحى العقارية يبتلع جانبا هاما من المدخرات المحلية ، ومن العسير علينا اعتباره اضافة الى راس المال القومى ، فمنازل السكن ، وان كانت تعمر طويلا الا انها فى نهاية الامر ، سلع استهلاكية ، وهكذا يؤدى غياب المؤسسات التى تقوم بتجميع الإدخار وتنظيم اقراضه الى نتيجتين هامتين ، الاولى ، هى زيادة حجم المكتنزات وانخفاض حجم المدخرات ، والثانية ، هى سوء توجيه المدخرات الى نواحى الاستثمار الهامة .

خامسا : الانفاق البذخى على الادارة الحكومية وعلى اغراض التسلح :

تتسم الادارة الحكومية فى معظم البلاد المتخلفة بالاسراف . ذلك انه يوجد كثير من بنود الانفاق الحكومى الجارية التى تتسم بالضخامة والتبذير والضياع . وهذه النفقات الحكومية الضخمة ، لا تتناسب مع قيمة الخدمات الحكومية التى ينتجها القطاع الحكومى . ومن ثم يقتضى الأمر ، لاستغلال الموارد المتاحة افضل استخدام ممكن القضاء على الكثير من هذه النفقات . بعبارة اخرى يمكن القول ، ان التنمية الرشيدة تقتضى ضغط بنود الاستهلاك الحكومى التى تتسم بالاسراف والتبذير ، اى ان تكون الخدمات الحكومية المنتجة باقل قدر من الموارد ، اى تحسين الكفاية الانتاجية فى الجهاز الحكومى .

وقد ذكرنا فيما تقدم ، ان من عوامل انخفاض معدل الادخار الحكومى بالبلاد المتخلفة زيادة النفقات العامة على التسليح والدفاع . ومن ثم لو امكن القضاء ، على جانب من هذه النفقات ، وهو امر مرتبط بالظروف السياسية للدولة لامكن بذلك توفير قدر من الموارد التى يمكن استخدامها فى الاغراض الانتاجية الاخرى .

ـ×××××××××××××××ـ

هذه لمحة عابرة عن مشكلة تكوين المدخرات بالبلاد المتخلفة . ومنها نرى أن للمشكلة جذور مختلفة وعميقة ، بحيث لو تمكنت هذه البلدان أن تصل اليها وتجتثها ، لاستطاعت بذلك ان تمهد التربة والبيئة الملائمة لنمو حجم المدخرات القومية ، وقد استطاعت بعض الدول ، التى سارت فى طريق التنمية الاقتصادية ، ان تزيل هذه العقبات التى تعترض طريق الادخار وتراكم راس المال . ولقد اسهم كثير من الافراد فى هذه الدول بتكوين جانب كبير من المدخرات التى استخدمت فى تنمية مجتمعاتهم بعد أن وجدو البيئة الملائمة لذلك . ولعل المثل الواضح على ذلك ما حدث فى اليابان . فقد كان الجزء الاكبر من الموارد اللازمة للاستثمارات التى تمت فى القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ينبع اساسا من المدخرات الشخصية ، ومدخرات الشركات . فقد أدت زيادة الطلب على محاصيل التصدير فى اليابان الى زيادة تجميع المدخرات واتجاهها نحو التصنيع ، بعد ان وضعت الحكومة الاطار السياسى والقانونى الذى يحمى كيان هذا النشاط الانتاجى النامى .

المبحث الثالث

هل البلاد المتخلفة فقيرة بمدخراتها ؟

مقدمة

أشرنا فيما تقدم الى ان النغمة العامة التى تتردد فى الفكر التنموى المعاصر تشير دائما الى ان البلاد المتخلفة فقيرة بمدخراتها . وقد غالى الاقتصاديون فى فى ترديد هذه الفكرة ليثبتوا عدم قدرة البلاد المتخلفة على اقامة وتمويل خطط التنمية الاقتصادية ما لم تستعين برأس المال الاجنبى . وقد تعرضنا فى المبحث الثانى من هذه الدراسة للكلام عن الحالة الراهنة للمدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة ، ورأينا فعلا ما تتسم به هذه المدخرات من ضآلة وهزال . غير ان الكتابات الحديثة عن التنمية الاقتصادية تميل الى الحد من غلواء هذه الفكرة . اذ ظهرت كثير من الكتابات التى تؤكد انه من الخطل القول بأن البلاد المتخلفة فقيرة بمدخراتها ، اذ تربض فى هذه البلاد الوان عديدة من الادخارات ، ولكنها تبدد هباءا فى الوان متعددة من الضياعات والاسراف المظهرى والاستثمار غير المنتج (مثل شراء الاراضى الزراعية ، وبناء العمارات والمنازل الفاخرة ، والدخول فى المضاربات التجارية .... الخ) . ومن هنا أشار أصحاب هذه الكتابات الى ضرورة التفرقة بين ثلاثة مفاهيم اساسية للادخار ، وهى :(١)

أولا : الادخار المتحقق — actual savings

ثانيا : الادخار الممكن ان يتحقق — potential savings

ثالثا : الادخار المخطط — planned savings

---

(١) — سوف نلتزم عند مناقشة هذه المفاهيم الثلاثة بالتحليل الستاتيكى المقارن comparative static analysis ، بمعنى اننا سوف نهمل التطورات التى تطرأ على الادخار القومى عندما ينتقل الاقتصاد القومى من وضع معين الى وضع اقتصادى آخر .

اما الادخار المتحقق ، فيقصد به الفرق بين الناتج الجارى لمجتمع ما ، واستهلاكه الجارى . والادخار المتحقق بهذا المعنى ، يتمثل فى الاصول المختلفة التى تضاف الى ثروة المجتمع خلال فترة معينة ، مثل المعدات الرأسمالية الانتاجية ، والمبانى والمخزون السلعى ، والمخزون من الذهب ، وفائض ميزان المدفوعات .... الخ. ويلاحظ هنا ، ان الادخار المتحقق ـ فى ضوء المعنى السابق ـ يشير الى كمية من الناتج القومى ، اقل من تلك التى تشير اليها فكرة فائض القيمة surplus value التى قالها ماركس . ذلك ان فكرة فائض القيمة تتكون من الفرق بين الناتج الصافى الكلى لمجتمع ما ، وبين الدخل الحقيقى للعمال . أما فكرة الادخار (او الفائض) المتحقق ، فهى تشير الى جزء من فائض القيمة ، وهو ذلك الجزء الذى يتراكم فى صورة رأسمال ، فهى لا تتضمن الانفاق الاستهلاكى للطبقة الرأسمالية ، كما انها لا تتضمن نفقات الادارة الحكومية والمنشآت العسكرية وما شابه ذلك (١) .

والادخار المتحقق ، طبقا للمفهوم السابق ، يوجد فى مختلف المنشآت الاجتماعية والاقتصادية . وعلى الرغم من اختلاف حجم وتكوين هذا الادخار ، فى كل نموذج من نماذج النمو ، الا ان وجود هذا الادخار كان هو الاساس الذى قامت عليه تجارب النمو فى الماضى .

اما الادخار الممكن ان يتحقق ، فيقصد به ، الفرق بين الناتج القومى الذى يمكن انتاجه فى ظروف طبيعية وفنية معينة ، باستخدام الموارد الاقتصادية القابلة للاستخدام وبين ما يمكن ان يعد استهلاكا ضروريا (٢) . ولا شك ان الحصول على هذا

---

(1) - See: A. Baran: The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, New- York, 1957, P. 23.

(٢) ـ يلاحظ هنا ، ان فكرة " ما يعد استهلاكا ضروريا " فكرة ليست محددة تماما. ذلك ان فكرة الاستهلاك الضرورى فكرة نسبية . اذ انها تختلف من مجتمع لآخر ومن طبقة لاخرى ، بل ومن فرد لآخر . ومع ذلك يمكن القول بأن الاستهلاك الضرورى يمكن ان يصور فى شكل مواد غذائية كافية للجسم الانسانى ، وفى كميات معقولة من الملابس وفى مسكن صحى ، وغير ذلك من المسائل الاساسية . انظر: دكتور خليل حسن خليل ـ دور رؤوس الاموال الاجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة القاهرة ـ ١٩٦١ ، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥ .

الادخار الممكن امر ليس سهلا ٠ ذلك انه يقتضى تغييرا شاملا فى الهيكل الاجتماعى للاقتصاد القومى ، كما انه يقتضى تغييرا جذريا فى الانتاج والتوزيع ، وذلك على نحو ما سنعرض له فيما بعد ٠

ويلاحظ هنا ، ان فكرة الادخار (أو الفائض) الممكن ان يتحقق تختلف ايضا عن فكرة فائض القيمة عند كارل ماركس ٠ ذلك ان فكرة الادخار الممكن تمثل كمية من الناتج القومى مختلفة عن تلك الكمية التى تشير اليها فكرة فائض القيمة ٠ فهى من ناحية تستبعد تلك العناصر من فائض القيمة التى يطلق عليها " بالسلع الضرورية لاستهلاك الرأسماليين essential consumption of capitalists ، أو ما يمكن أن يطلق عليه " النفقات الهامة على الادارة الحكومية "وغير ذلك ٠ كما انها - من ناحية اخرى - تضم بعض العناصر التى لم تتضمنها فكرة فائض القيمة ، مثال ذلك الناتج الذى يضيع فى شكل تشغيل ناقص او تشغيل سيء للموارد الانتاجية المتاحة ٠ (١)

ولا يخفى ان الادخار الممكن ان يتحقق ، فى حدود هذا المعنى ، يفوق بكثير حجم الادخار المتحقق ٠ وقد اشار احد الكتاب الى ان المدخرات الممكن استخدامها فى بلد كالملايو فى سنة ١٩٤٧ ، بلغت حوالى ٣٣٪ من الناتج المحلى بينما كانت الاستثمارات الكلية (المتحققة) تبلغ فقط ١٠٪ من ذلك الناتج ٠ وفى سيلان كانت المدخرات الممكن استخدامها تبلغ ٣٠٪ على حين كانت الاستثمارات الكلية ١٠٪ من الناتج القومى ٠ وفى الفلبين كانت هذه النسب ٢٥٪ ، ٩٪ على التوالى وذلك فى سنة ١٩٤٨٠ وفى الهند بلغت هذه النسب ١٠٪ ، ٥٪ وفى سيام كانت ٣١٪ ، ٦٪ على التوالى ٠ (٢) ومن هنا يتبين لنا مدى الضياع الذى يرض فى هذه الاقتصاديات٠

---

(1) - See: A. Baran, op. cit. p. 23

(2) - Ibid, P. 227.

ان الفكرة الاساسية التى يمكن استخلاصها من فكرة الادخار المتحقق (او التكوين الرأسمالى المتحقق) ومن فكرة الادخار الممكن ان يتحقق ، هو ان الفجوة بين هذين النوعين من الادخار تعكس لنا مدى الضياع الموجود فى الاقتصاد القومى ، الناشئ عن البطالة والاسراف الاستهلاكى المظهرى ، وعدم كفاية التنظيمات الاقتصادية القائمة فى استغلال الموارد الانتاجية المتاحة احسن استغلال ممكن . ومن ثم يمكن القول بأن استخدام هاتين الفكرتين فى التحليل الاقتصادى التنموى يمكن ان يفيدنا الى حد كبير جدا . ذلك اننا لو تمكنا من تقدير الفرق بين الادخار المتحقق والادخار الممكن ان يتحقق ، تقديرا احصائيا سليما ، فان هذا التقدير سوف يفيدنا فى الوقوف على حقيقة الموارد الاقتصادية المتاحة التى لا يستفيد منها الاقتصاد القومى على الرغم من توفرها . ولئن كنا قد ذكرنا فيما تقدم ان الادخار المتحقق هو الاساس الذى قامت عليه تجارب النمو فى الماضى ، فان التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة يجب ان تقوم على فكرة الادخار الممكن ان يتحقق .

أما الادخار المخطط فيقصد به الفرق بين الناتج القومى الامثل الذى يمكن الحصول عليه عن طريق الاستخدام الامثل لكل القوى المنتجة وذلك فى ظل ظروف طبيعية وفنية معينة ، وبين الحجم الامثل للاستهلاك . ويلاحظ ان كلمة " الناتج الامثل " هنا تختلف عن معناها فى الاقتصاديات الرأسمالية . فهى لا تعكس مزيدا من الانتاج والاستهلاك ، يحدد طبقا لاعتبارات السوق والربح وبواسطة صور من الضغط الاجتماعى الذى يتضمنه النظام الرأسمالى ولكنها تمثل تقدير المجتمع الاشتراكى المخطط تخطيطا علميا لاحتياجاته المختلفة . كما ان كلمة " الاستخدام الامثل للقوى المنتجة) تعنى الاستخدام الرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة ، وتصفية المشروعات غير الكفئة واستبعاد التنويع المفرط فى المنتجات ، واستغلال الطاقات العاطلة والزائدة Excess Capacity الموجودة بالمشروعات الاحتكارية ، ورفع كفاية العمل فى الانتاج . كما أن حجم هذا الناتج لا يتوقف على قوضى ملايين القرارات المشتتة التى يتخذها

رجال الاعمال فرادى ، ولكنه يحدد طبقا لخطة علمية ، تمثل اهداف المجتمع ، اى تمثل ما يريد المجتمع انتاجه واستهلاكه وادخاره واستثماره فى وقت معين (١) . والادخار المخطط بهذا المعنى ، يتوقف هنا على سلامة نظام التخطيط ، وكفاءته فى استخدام الموارد المتاحة الاستخدام الامثل ، كما انه يتوقف على الاهداف الاستهلاكية والادخارية التى تحددها الخطة (٢) .

ويميل الباحث الى معالجة مشكلة الادخار بالبلاد المتخلفة طبقا لهذه الاتجاهات الحديثة . فالادخار المتحقق فعلا ، ضئيل ولا شك فى هذا ، اما حجم الادخار الممكن ان يتحقق فهو يفوق حجم الاول ، لو امكن احداث التغيرات المطلوبة لتحقيق هذا الادخار الممكن . اما الادخار المخطط فهو يفوق فى حجمه ، كلا النوعين السابقين من الادخار ، لو كان نظام التخطيط المطبق نظاما رشيدا وكفئا .

ان الفكرة الاساسية التى يحاول الباحث الدفاع عنها ولفت النظر اليها ، هى تلك الفكرة التى تقول " انه بالرغم من ضآلة حجم المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة ، من الناحية الواقعية ، الا ان امعان النظر فى القضية يوضح لنا ، أن المسألة ليست ندرة المدخرات بقدر ما هى الأسباب التى تربض وراء قلة المدخرات (٣) .

ولما كنا قد تعرضنا فى المبحث الثانى من هذه الدراسة ، للكلام عن الادخار المتحقق فعلا بالبلاد المتخلفة ، والقينا ضوءا ساطعا عليه ، فليس بنا حاجة

---

(1) - See: A.Baran, op. cit, PP. 41 - 43.

(٢) ويلاحظ هنا ، ان هناك علاقة وثيقة بين فكرة الادخار الممكن ان يتحق وفكرة الادخار المخطط . فالادخار الممكن ان يتحقق ، لن يتحقق الا اذا كان هناك تخطيطا علميا رشيدا يقوم بحصر الموارد الاقتصادية المتاحة حصرا دقيقا لاستغلال كل عنصر منها استغلالا امثلا . فاذا وجد هذا التخطيط العلمى الرشيد ، واستطاع ان يستغل الموارد الضائعة التى تنبهنا اليها فكرة الادخار الممكن ان يتحقق ، فان الخطة الموضوعة يمكن تمويلها بقدر اقل من الموارد الاجنبية مما لو كان التخطيط قد اهمل استغلال هذه الموارد الضائعة .

(٣) ــ انظر دكتور خليل حسن خليل ــ المرجع المشار اليه سابقا ــ ص ٥١ .

فى هذا المبحث لان نردد ما سبق قوله فى المبحث الثانى . وسوف نقتصر هنا على معالجة فكرة الادخار الممكن ان يتحقق مرجئين الكلام عن الادخار المخطط لمجال آخر .

الادخار الممكن ان يتحقق :

قلنا ان الادخار الممكن ان يتحقق ، يتمثل فى الفرق بين الناتج القومى ، الذى يمكن انتاجه فى ظروف طبيعية وفنية معينة ، باستخدام الموارد القابلة للاستخدام استخداما رشيدا ، وبين ما يمكن ان يعد استهلاكا ضروريا . وتثير هذه الفكرة امامنا السؤال التالى :

ـ هل تستخدم البلاد المتخلفة جميع مواردها القابلة للاستخدام ، استخداما رشيدا أم ان هناك الوانا متعددة من الضياعات تربض داخل هذه البلاد ولا تستفيد منها ؟

الحقيقة ان التأمل فى واقع البلاد المتخلفة يكشف لنا النقاب على ألوان عديدة من الموارد العاطلة والضائعة ، التى تكمن فى هذه البلاد . وهذه الموارد تتمثل فيما يلى :

(١) ـ الاكتناز

(٢) ـ البطالة المقنعة .

(٣) ـ الاستهلاك البذخى لذوى الدخل المرتفع .

(٤) ـ الطاقات غير المستغلة او الفائضة فى المشروعات الاحتكارية .

(٥) ـ انسياب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج .

وسوف نتناول فيما يلى لمحة سريعة لكل منها .

(١) ـ الاكتناز :

تبين الاحصاءات والدراسات النظرية التى قامت بها هيئة الامم المتحدة عن البلاد المتخلفة ، شيوع الاكتناز ، بصفة عامة بين اهالى هذه البلاد . ويكثر الاكتناز

على وجه الخصوص ، فى منطقتين هامتين من المناطق المتخلفة وهمـــا :

(١) ــ منطقة جنوب شرقى آسيـــا .

(٢) ــ منطقة الشرق الاوسط .

وقد بينت هذه الدراسات ، انه من الممكن ان يمول جزء كبير من الاستثمارات المطلوبة للتنمية عن طريق استخدام الذهب والعملات الاجنبية التى يكتنزها الافراد فى بعض هذه البلاد . غير انه من الصعوبة بمكان تقدير حجم او قيمة هذه المكتنزات تقديرا صحيحا . ومع ذلك فقد قدر البعض انه فى بعض بلاد جنوب شرقى آسيا والشـــرق الاوسط ، تبلغ مكتنزات الافراد من الذهب نسبة ١٠٪ من الدخل القومى . وقـــد قدرت هيئة الامم المتحدة ان هذه المكتنزات لو استخدمت على مدار خمس سنـــوات فانها سوف تساهم فى زيادة التكوين الرأسمالى ، بنسبة ٢٪ من الدخل القومـــى[1] ، وعلى الرغم من ضآلة هذه النسبة الا ان لها اهميتها دون شك ، خاصة اذا مـــا علمنا ان الذهب له ميزة القابلية للتحويل لأى عمله . ومن ثم يجب على الحكومـــات بهذه البلاد ان تبذل جهودها لتجميع هذه المكتنزات واستخدامها فى تمويل التنمية.

ولا يقتصر تكوين المكتنزات على الافراد فحسب ، اذ ان الحكومات بالبـــلاد المتخلفة قد تقوم ايضا بالاكتناز . اذ تنص القوانين ، فى بعض هذه البلاد ، بـــأن يكون غطاء العملة المحلية بالذهب او بالعملة الاجنبية على اساس نسبة مرتفعة جـــدا وتؤدى هذه النسبة المرتفعة[2] للغطاء الى حبس وتعقيم الذهب والعملات الاجنبيـــة بلا اى ضرورة اقتصادية لذلك . ومن ثم تحتم التنمية الاقتصادية ومطالبها ، ان تقـــوم الحكومات فى هذه الدول بتحرير الجزء الاكبر من هذه الاموال واستثمارها فـــى مشروعات تفيد التنمية .

---

(1) - See: United Nations, Measures For Economic Development of under-developed countries. 1951, PP. 35 - 36.

(٢) ــ تصل هذه النسبة فى بعض الدول الى ١٠٠٪ ــ انظر المرجع الآنف الذكـر مباشرة ص ــ ٣٦ .

(٢) ـ البطالة المقنعة :

ليست بنا حاجة لان نؤكد ان القطاع الزراعى بالبلاد المتخلفة يكتظ بعدد كبير من العمال الذين يكونون ما يطلق عليه " البطالة المقنعة " . فهذه حقيقة تكاد تكون مقبوله لدى جميع باحثى التنمية الاقتصادية . والحقيقة ان هذا المورد البشرى الضائع . يمكن ان يستغل استغلالا كفئا فى بناء التنمية الاقتصادية . وتمدنا التجارب الخارجية فى التنمية بمثل رائع عن ذلك . ففى الاتحاد السوفيتى مثلا ، لعب القطاع الزراعى دورا هاما فى دفع الاقتصاد السوفيتى نحو مدارج النمو ، فقد قدم هذا القطاع فائض العمل الزراعى للقطاع الصناعى ، كما أمد الاقتصاد القومى بفائض كبير من المواد الغذائية التى اطعمت هذه القوة العاملة المشتغلة فى القطاعات الاخرى .

ولا يهمنا هنا الدخول فى المناقشات الفكرية التى استعرت اخيرا بين الاقتصاديين حول مفهوم البطالة المقنعة ، وهل هى مجرد انخفاض فى انتاجية العمل ، أم هى وجود عمال عاطلين لا يضيفون شيئا للانتاج الزراعى . وكل ما يعيننا هنا ، هو انه من المسلم به تقريبا ، انه من الممكن سحب جزء من العمال الزراعيين دون أن يستتبع ذلك نقصا فى الانتاج الزراعى .(١)

وهذا المورد البشرى العاطل ، الذى يمكن سحبه من القطاع الزراعى يمكن استخدامه فى التكوين الرأسمالى . وعلى وجه الخصوص ، فى بناء راس المال الاجتماعى

---

(١) ـ قدر بعض الكتاب ، ان عدد العمال المتعطلين عطالة مقنعة ، فى بلاد جنوب شرقى آسيا ، يبلغ نحو ١٥ ـ ٣٠٪ من عدد السكان المشتغلين بالزراعة . بينما اشارت بعض الاحصاءات الى بلوغ هذه النسب ٢٥ ـ ٣٠٪ فى بعض دول أوربا الشرقية فى عام ١٨٣٠ . ويذكر بعض الكتاب ، ان اعلى نسبة للبطالة المقنعة توجد فى مصر حيث تبلغ ٤٠ ـ ٥٠٪ من عدد العمال الزراعيين . انظر فى ذلك :

R. Nurkse : Problems of Capital Formation in underdeveloped countries. Oxford, 1953. P., and see also: H. Leibenstien: Economic Backwardness and Economic Growth, New-York. 1960 PP. 58-76.

الثابت Social overheads ، مثل الطرق والمصارف وبناء السدود والخزنات ... الخ.
غير أن استخدام هؤلاء العمال فى التكوين الرأسمالى يثير امامنا مشكلة مزدوجة هى :

(١) ـ ان العمال الذين سيعملون فى التكوين الرأسمالى سيحتاجون الى الغذاء .
(٢) ـ أن تحويل عنصر العمل الزراعى الفائض للاشتغال بالعمليات الرأسمالية يقتضى توفر عدد من الآلات والمعدلات لهؤلاء العمال لكى تمكنهم من انجاز العمليات المنوطة بهم .

فيما يتعلق بالنقطة الأولى ، يرى الاستاذ نيركسه ، ان تمويل هؤلاء العمال بالطعام يمكن ان يتم عن طريق تحويل فائض الغذاء الذى يتحقق فى القطاع الزراعى لينفق على العمال الجدد المشتغلين بالتكوين الرأسمالى ، ولو امكننا اجراء هذا التحويل ، فاننا فى هذه الحالة نكون بازاء ادخار مقنع ، كان ينفق على عمال غير منتجين ، وحول لينفق على عمال منتجين فى مشروعات التكوين الرأسمالى. غير ان نجاح هذه الطريقة يقتضى توفر شرط هام ، وهو الا يعمل العمال الباقين فى الزراعة على زيادة استهلاكهم عن المستوى السابق ، كما يتطلب الا يطلب العمال المشتغلين بالتكوين الرأسمالى بمستوى استهلاكى اكبر من مستوى استهلاكهم السابق .

ويمكن سحب الفائض الغذائى الذى يرقد فى القطاع الزراعى عن طريق استخدام الضرائب غير المباشرة ، او بزيادة الضرائب المفروضة على الاراضى العقارية . او غير ذلك من الطرق .

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية ، وهى كيف سيتوفر للعمال الجدد الآلات والمعدات المطلوبة فى عملهم الجديد ، فان حل هذه المشكلة يقتضى توفر مصادر اخرى لتمويلها . ومن ثم يمكن القول ، ان هؤلاء العمال المقنعى البطالة ، لا يستطيعوا ان يمولوا انفسهم بانفسهم تمويلا كاملا ، وانما تمويلا جزئيا ... ومع ذلك فليس فى الاشارة الى ذلك ما يستتبع التهوين من شأن هذا المورد العاطل فى التكوين الرأسمالى .

(٣) ـ الاستهلاك البذخى لذوى الدخل المرتفع :

لسنا فى حاجة لان نشير مرة أخرى الى خضوع البلاد المتخلفة لقوة اثـــر التقليد Demonestration effect الذى كشف عنه النقاب الاستاذ جيمس دوسنبرى وبين كيف انه يتحكم فى دالة الاستهلاك لذوى الطبقات المرتفعة الدخل . ذلك انـه نتيجة للاتصال الذى حدث بين البلاد المتخلفة والبلاد المتقدمة ، تعرفت البلاد الأولى على مستويات الاستهلاك الراقية التى يتمتع بها سكان البلاد الاخيرة . ونتيجة لـذلك الاتصال ، ورغبة فى التمتع بمستوى راق للاستهلاك ، فان طبقة الاغنياء فى البـلاد المتخلفة تنفق جانبا كبيرا من دخلها فى استيراد كثير من السلع المعمرة وغير المعمـرة التى لاتتناسب باى حال من الاحوال مع واقع بلادهم. وبذلك يتسرب جانب كبير مـن الدخل القومى الى البلاد المتقدمة فيزيد ذلك من انتعاش هذه الاقتصاديات على حين يؤدى ذلك الى اضعاف قدرة البلاد المتخلفة على النمو .

ومن ثم يقتضى الامر ، القضاء على هذا الاستهلاك المفرط لهذه الطبقـات الغنية المبذرة ، وذلك مثلا عن طريق اتباع سياسة الحد من استيراد السلع الترفيهيـة وفرض ضرائب مرتفعة جدا على السلع الترفيهية الداخلية ... وغير ذلك من الاجـراءات التى تضمن القضاء على هذا الاستهلاك البذخـى .

(٤) ـ الطاقات غير المشتغلة (او الفائضة) فى المشروعات الاحتكارية :

من المعلوم انه فى حالة المنافسة الكاملة يتعادل السعر مع نفقة الانتـاج الحدية . وعندما يتحقق هذا التعادل يكون المنتج قد وصل الى حالة توازن . وهـذا التوازن كما هو معروف ، قد يكون مقترنا بحالة ربح عادى ، او خسارة ، او ربح غـير عادى . ويستطيع المنتج الفرد ، فى ظل المنافسة الكاملة ، ان يستغل طاقته الانتاجية اقصى استغلال ممكن ، اى حتى اقصى نقطة يبلغ فيها منحنى متوسط التكلفة ادنـى

نقط انخفاضه ، حيث لا يوجد بالسوق اى عائق يمنعه من الاستغلال الامثل ، ومن ثم لا يتصور ان تقترن حالة المنافسة الكاملة بوجود طاقات عاطلة ، اى بحاله يكون الانتاج فيها خاضعا لقانون تناقص التكاليف ، اما حالة الاحتكار فعلى العكس من ذلك ، نجد ان السعر الذى تباع به السلعة يفوق بكثير تكلفتها الحدية ، كما أن المنتج يحقق توازنه عندما يتعادل الايراد الحدى مع التكلفة الحدية ، غير ان توازن المنتج المحتكر قد يتحقق فى المرحلة التى يكون فيها متوسط النفقة آخذ فى الانخفاض اى فى حالة يكون فيها لدى المنتج طاقات عاطلة او فائضة ، ولايضاح ذلك دعنا نفترض المثل الآتى :

" اذا كانت المنافسة الاحتكارية تسود صناعة من الصناعات ، وكان المنتج يحقق ربحا ما غير عادية ، فان ذلك يغرى غيره من المشروعات فى الصناعة او يغرى مشروعات جديدة ، بأن تنتج صنفا اقرب ما يكون (دون ان يكون مطابقا تماما) للصنف الذى ينتجه ا ، ويترتب على ذلك ان يتحول بعض المشترين من الصنف الذى ينتجه ا الى الاصناف المشابهة التى ينتجها كل من ا' ، ا'' ، ا''' ... اى أن الكمية التى كان ينفرد بها ا ببيعها تصبح مقسمة بينه وبين ا' ، ا'' ، ا''' ومن ثم يصبح كل مشروع منتجا لكمية ضئيلة لا تتناسب مع طاقته الانتاجية بمعنى ان كل مشروع يقف فى انتاجه عند حد معين فى حين ان متوسط النفقة يستمر فى الانخفاض لو انه انتج كمية اكبر من ذلك ، ولكنه لا يستطيع أن ينتج اكثر من ذلك لوجود مشروعات اخرى تزاحمه فى نفس الصنف "(١) ولا يخفى ان هذا الوضع يؤدى الى تعطيل جانب كبير من الطاقات الانتاجية التى يمكن استغلالها لزيادة حجم الناتج القومى .

---

(١) ـ راجع : دكتور سعيد النجار ، نظرية الثمن ـ الطبعة الثانية ١٩٥٩ ـ ص ـ ٢٣٥ .

كما ان الاحتكار ، بالوانه المختلفة يؤدى عادة الى ضياع جانب كبير من الموارد فى الدعاية والاعلان للتأثير على نفسية المستهلك . ومن ثم يقتضى المنطق الاقتصادى فى معركة التنمية ، بضرورة القضاء على هذه الموارد الضائعة والمعطلة ، ولا يتم ذلك الا بتأميم هذه الاحتكارات وتحويل ادارتها للقطاع العام الذى يمكنه ادارتها وتشغيلها والاستفادة بها فى زيادة حجم الناتج القومى .

(٥) ـ انسياب رؤوس الاموال من البلاد المتخلفة الى الخارج :

بالرغم مما هو معروف عن ضآلة رؤوس الاموال بالبلاد المتخلفة الا ان هناك كثير، من هذه الدول تنساب منها مقادير لا بأس بها من المدخرات للاستثمار فى البلاد المتقدمة . ويؤيد ذلك ، وجود اموال خاصة للطبقات الغنية والحاكمة فى البلاد المتقدمة ، موضوعه فى بنوك الدول المتقدمة ، مثل الولايات المتحدة ، وبريطانيا وسويسرا . فى الوقت الذى تتعطش فيه اقتصاديات بلادهم الى هذه الاموال . كما ان قصة الارصدة الاسترلينية ، التى تجمعت لدول مختلفة فى دول اجنبية ، ليست بعيدة عن الاذهان ، حيث توحى هذه القصة بمقدرة البلاد المتخلفة على تجميع مقادير كبيرة من الاموال لتنمية اقتصادياتها (١) .

تلك هى بعض ألوان من الموارد الضائعة او العاطلة التى تربض فى جنبات الاقتصاديات المتخلفة . ولا ريب انه اذا تمكنت هذه الاقتصاديات من استغلال هذه الموارد لامكنها بذلك ان تجمع قدرا لا بأس به من الموارد ، وقد يكون فى ذلك غنى عن جزء كبير من رأس المال الاجنبى وما يصاحبه من مشاكل التسديد للفائدة والاصل (٢) . كما ان استخدام هذه الموارد ، وما يؤدى اليه من زيادة حجم الناتج الممكن ، يؤدى الى تعظيم الفرق بين حجم هذا الناتج وما يعد استهلاكا ضروريا .

---

(١) ـ راجع : دكتور خليل حسن خليل ـ المرجع الآنف الذكر ص ـ ٧٢

(٢) ـ المرجع السابق ـ ص ٤٦٩

المبحث الرابـــــع

الادخار فى الجمهورية العربيـة المتحـــدة

مقـــــدمـــة :

استعرضنا فيما تقدم حركة المدخرات الوطنية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا • ويجدر بنا الآن ان نتعرض لحركة المدخرات الوطنية فى بلادنا ، حتى يمكننا الوقوف على مكـان هذه المدخرات اذا ما قورنت بحركة المدخرات بالبلاد المتخلفة • كما أن استعـــراض حركة المدخرات فى بلادنا سيمكننا من الالمام بالتطورات التى طرأت عليهما فى السنوات الاخيرة ، وهل هى تطورات ملائمة لعملية التنمية ، أم انها تطورات معاكسة للتنميـــة كما ان ذلك يمكننا من معرفة مدى كفاية المدخرات الوطنية فى تمويل خطة التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية التى تطبق فى الوقت الراهن • وسوف تكون خطة البحث فـــى هذا المبحث كالآتى :

أولا : خصائص هيكل المدخرات الوطنية بالجمهورية العربية المتحدة •

ثانيا : مدى كفاية المدخرات الوطنية فى تمويل خطة التنمية الاقتصادية •

ثالثا : الموقف الاستهلاكى والادخارى لقطاعات الاقتصاد القومى خلال فـــترة تنفيذ الخطة الخمسية الاولى •

وفيما يلى نتناول هذه النقاط الثلاثة بالتحليل •

أولا : خصائص هيكل المدخرات الوطنية فى الجمهورية العربية المتحدة :

حينما نستعرض السمات والخصائص العامة التى يتسم بها هيكل المدخرات الوطنية فى الجمهورية العربية المتحدة ، فاننا سوف نجد اولا ، انها تتصف بالارتفاع النســبى

اذا ما قورنت بنظيرها فى البلاد المتخلفة . ذلك انه على حين ان الاحصاءات التى تنشرها هيئة الامم المتحدة ، تشير بأن معدل الادخار الوطنى فى البلاد المتخلفة عموما يبلغ فى المتوسط ٨٪ من الدخل القومى ، نجد أن هذا المعدل فى الجمهورية العربية المتحدة يجاوز هذا المتوسط بكثير ، اذ بلغ حوالى ١٣٪ من الدخل القومى فى سنة ١٩٦٠/٥٩ وهى سنة الاساس بالنسبة لتنفيذ الخطة . ولا شك ان هذا المعدل يعتبر مرتفعا نسبيا اذا ما قارناه بنظيره من المعدلات السائدة فى المناطق المتخلفة . التى ينخفض فى الكثير منها معدل الادخار الوطنى عن المتوسط الذى قدرته هيئة الامم المتحدة .

ومن السمات الهامة التى يتصف بها هيكل المدخرات الوطنية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ارتفاع النصيب النسبى للمدخرات النظمية Institutional Savings فى جملة هذه المدخرات ويقصد بالمدخرات النظمية هنا ، تلك المدخرات التى تتكون نتيجة لقرارات ادارية . وتتمثل فى مدخرات قطاع الاعمال (المنظم وغير المنظم) مضافا اليها مدخرات التأمينات الاجتماعية والمعاشات ومدخرات الادارة الحكومية . ويمكن ان نتبين هذه الخصيصة من الجدول رقم (٧) الذى يوضح لنا عناصر تكوين المدخرات الوطنية فى سنة ١٩٦٠/٥٩ ، والنصيب النسبى لكل عنصر من هذه العناصر من جملة المدخرات الوطنية .

جدول رقم (٧)

مصادر المدخرات الوطنية فى سنة ١٩٦٠/٥٩ فى ج ع م .

القطاع	المدخرات	
	بالمليون جنيه	٪
العائلى	١٢ر٧	١٢ر٥
الاعمال (المنظم وغير المنظم)	٩٥ر٦	٥٣ر٠
المعاشات والتأمينات	١٦ر٤	٩ر٠
الادارة العامة	٤٦ر٣	٢٥ر٥
جملة المدخرات الوطنية	١٨١ر٠	١٠٠

فمن الجدول يتضح لنا ان نسبة المدخرات التى تولدت فى قطاع الاعمال (المنظم وغير المنظم) ٥٣٪ وبلغت نسبة مدخرات التأمينات والمعاشات ٩٪ وبلغت نسبة مدخرات الادارة العامة ٥ر٢٥٪ من جملة المدخرات الوطنية فى سنة ٥٩/١٩٦٠ ومعنى هذا ان ٥ر٨٧٪ من المدخرات الوطنية يتمثل فى المدخرات النظمية على حين لم تتجاوز مدخرات القطاع العائلى ٥ر١٢٪ من جملة هذه المدخرات . ومن هنا يتبين لنا أن ارتفاع معدل الادخار القومى فى مجموعه لا يعزى الى سلوك القطاع العائلى ، وانما لسلوك قطاع الاعمال وقطاع الادارة العامة .

وهذه الخصيصة الهامة التى يتصف بها هيكل المدخرات الوطنية توضح لنا مدى العبء الملقى على عاتق قطاع الاعمال فى تكوين المدخرات ، بالقدر الذى تتطلبه الاحتياجات التمويلية للخطة ، خاصة وان الجانب الاكبر من قطاع الاعمال أصبح اليوم ملكا للدولة . ومعنى ذلك ، ان اغلب المدخرات يجب ان يكون تكوينها من مسئولية القطاع العام ومن واجبه ان يعمل على زيادتها سنة بعد الأخرى لمقابلة احتياجات الخطة . وبديهى ان ذلك لن يتيسر الا عن طريق رفع الكفاية الانتاجية للعمال واستغلال الطاقات الانتاجية المتاحة اقصى استغلال ممكن وذلك لخفض التكاليف وتلافى عوامل الاسراف والفقد والضياع .

واذا كنا نرى ان العبء الاكبر لتكوين المدخرات الوطنية يجب ان يلقى على عاتق القطاع العام ، فان ذلك لا يعنى عدم اهمية مدخرات القطاع العائلى ، او عدم الاهتمام برفع مستواها . فمدخرات هذا القطاع على الرغم من ضآلتها ، اذا ما قيست بالمدخرات النظمية ، فانها تشكل موردا هاما من موارد التمويل الداخلى . هذا بالاضافة الى انها تحد من مصادر الضغط التضخمى الذى غالبا ما يصاحب عملية التنمية الاقتصادية .

والواقع ان انخفاض مدخرات القطاع العائلى يرجع الى ما يتصف به متوسط دخل الفرد من انخفاض ، وعدم انتشار الوعى الادخارى بين الافراد ، وخضوع الكثير منهم لتأثير عامل التقليد ، وغير ذلك من العوامل . فالمشكلة الاساسية التى يعزى اليها انخفاض مستوى الادخار فى هذا القطاع تكمن فى ارتفاع ميل هذا القطاع للاستهلاك وبالتالى انخفاض ميله للادخار . يكشف عن هذه الحقيقة ما افصحت عنه البيانات الاحصائية المنشورة عن كيفية توزيع الدخل المتاح للقطاع العائلى فيما بين الاستهلاك والادخار فى السنوات الاخيرة . فالبيانات تشير الى ان جملة الدخل المتاح للقطاع العائلى بلغ فى سنة ١٩٦٠/٥٩ ، ١٠١٣ر٧ مليون جنيه فى حين ان مدخراته لم تتجاوز ٢٢ر٧ مليون جنيه . وهذا يعنى ان ميل القطاع العائلى للادخار يساوى ٢ر٢٪ بينما ان ميله للاستهلاك يعادل ٩٧ر٨٪ . وهذه فى الحقيقة نسب بالغة الخطورة لو استمرت على حالها دون تغيير خلال فترة تنفيذ الخطة كما سنرى ذلك فيما بعد .

وتشير البيانات الاحصائية المنشورة منذ بدء تنفيذ الخطة حتى الوقت الراهن ، الى حقائق هامة يجب ان نلفت النظر اليها فيما يتعلق باتجاهات القطاع العائلى نحو الادخار اذ تشير البيانات الى ان ميل هذا القطاع للادخار بدأ يرتفع من سنة ١٩٦٠/٥٩ الى سنة ١٩٦١/٦٠ ، ثم عاد فاتجه نحو الانخفاض خلال السنوات ١٩٦٢/٦١ ، ١٩٦٣/٦٢ . وقد ترتب على هذه الاتجاهات ان ارتفع النصيب النسبى لمدخرات القطاع العائلى فى جملة المدخرات الوطنية عندما ارتفع ميل هذا القطاع للادخار ، ثم عاد هذا النصيب الى الانخفاض عندما انخفض ميل هذا القطاع للادخار مرة اخرى ، ويوضح لنا الجدول رقم (٨) هذه الحقائق .

جـــدول رقـــم (٨)
اتجاهات الادخار فى القطاع العـــائـــلى
فى الفترة ما بين ٥٩/٦٠ حتى ٦٢/١٩٦٣ .

بيـــان	١٩٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢
الدخل المتاح للقطاع العائلى	١٠١٣ر٧	١٠٩٨ر٩	١١٢٠ر٠	١١٤٤
مدخرات القطاع العائلـــى	٢٢ر٧	٧٧ر٠	٦٦ر٦	٤٣ر١
ميل القطاع العائلى للادخار	٢ر٢٪	٦ر٩٪	٥ر٩٪	٣ر٧٪
المدخرات الوطنية الكلية	١٨١	٢٤٦ر٩	٣٠٧	١٧٧ر٢
نسبة مدخرات القطاع العائلى الى جملة المدخرات الوطنيـــة	١٢ر٥٪	٢١ر١٪	٢١ر٧٪	١٥ر٥٪

من ذلك يتضح لنا ان ميل القطاع العائلى للادخار خلال السنوات الثلاثـــة الأولى من تنفيذ الخطة الخمسية الأولى كان عرضة للارتفاع والانخفاض من سنة لأخـــرى . ولا شك ان عدم التحكم فى مستوى مدخرات هذا القطاع قد يعرض الخطة للمؤثـــرات المعاكسة لها . ولن يتيسر تحقيق ذلك التحكم وضمان ملائمة المدخرات العائليـــة للاحتياجات التمويلية للخطة ما لم توضع برامج لتنظيم الاستهلاك وتنظيم الادخار الاختيارى والاجبارى . والاشراف على تنفيذ تلك البرامج ومتابعة تنفيذها . شأنها فى ذلك شـــأن البرامج المقدرة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

ثانيـــا : مدى كفاية المدخرات الوطنية فى تمويل خطة التنمية :

من المعلوم . ان الخطة القومية تهدف الى مضاعفة الدخل القومى فى عشـــر سنوات . ومعنى هذا ان معدل النمو السنوى المرغوب . الذى يضمن مضاعفة الدخـــل القومى خلال هذه الفترة يعادل ٧ر٢٪ من الدخل القومى سنويا . والســـؤال الـــذى

يثـــور امامنـــا الآن هـــــــو :

ـ كيف يمكن تحقيق هذا المعدل سنويا ؟ وما مدى كفاية المدخرات الوطنية فـــــى تمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق هذا المعدل ؟

الحقيقة ، انه من الضرورى لنا ، قبل الاجابة على هذا السؤال ان نأخـــذ فى الاعتبار المعادلة الآتية التى تنسب الى بحوث هارود ـ دومار ـ فى مشكلة النمو الاقتصـــادى .

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{معامل راس المـال}}$$

فاذا علمنا ان معدل النمو المرغوب لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنـــوات يساوى ٢ر٧٪ سنويا ، ومعامل رأس المال الحدى للاقتصاد القومى (١) Over-all marginal capital output nation. يعادل ٣ر٣ فان معدل الادخار المطلوب لتحقيـــق معدل النمو المرغوب يعادل ٧٦ر٢٣٪ من الدخل القومى ، حيث ان :

معدل الادخار المطلوب = معامل راس المال × معدل النمو المرغوب.

= ٣ر٣ × ٢ر٧

= ٧٦ر٢٣٪ من الدخل القومى .

فاذا كنا قد عرفنا مما تقدم ان معدل الادخار الوطنى فى سنة الاســـاس ١٩٦٠/٥٩ ، بلغ ١٣٪ بينما ان معدل الادخار المطلوب لتحقيق معدل النمـــو المرغوب يعادل ٧٦ر٢٣٪ من الدخل القومى ، فان ذلك يوضح لنا الموقف الاستثمـارى للاقتصاد القومى ، عند بدء تنفيذ الخطة . ومن هذا الموقف يتضح لنا اننا لو تركنـا نمو الاقتصاد القومى يسير بصورة طبيعية لكان معدل النمو يعادل $\frac{١٣}{٣ر٣}$ = ٩ر٣٪

---

(١) ـ بديهى ان معامل رأس المال الحدى للاقتصاد القومى ان هو الا متوســـط مرجح للمعاملات الخاصة بالقطاعات التى توجه اليها الاستثمارات .

ومن هنا يتضح لنا ان المستوى الفعلى للادخار المحقق فى سنة ١٩٦٠/٥٩ يكفى فقط لزيادة الدخل القومى بنسبة ٣ر٩٪ سنويا ٠ ومن ثم كان لابد لنا ان نلجأ الى رأس المال الاجنبى لتعزيز حجم المدخرات الوطنية ووصولا بها الى المستوى المطلوب لتحقيق معدل النمو المرغوب ٠

غير ان الخطة وان كانت قد اعتمدت فى جزء منها على راس المال الاجنبى الا انها استهدفت ان يتم تمويل الجزء الاكبر من الاستثمارات عن طريق المدخرات الوطنية ٠ حيث تقرر ان يمول ثلثى الاستثمارات من المدخرات الوطنية على ان يمول الثلث الباقى من المصادر الخارجية ٠ ومن ثم فانه على الرغم من ان هناك حاجة الى رأس المال الاجنبى فى عملية التنمية الاقتصادية ، الا ان اهميته مع ذلك محدودة ٠

والحقيقة ان تمويل الخطة بهذا الشكل يتطلب ان يرتفع معدل الادخار القومى من ١٣٪ من الدخل القومى فى سنة ١٩٦٠/٥٩ ، الى حوالى ٧ر٢٣٪ فى سنة ١٩٦٥/٦٤ ٠ وقد افترضت الدراسات التى عملت فى هذا الصدد ثبات القواعد المنظمة لتكوين المدخرات النظمية التى تتولد فى قطاع الاعمال وقطاع الادارة العامة ٠ ومعنى ذلك ان رفع معدل الادخار القومى الى ٧ر٢٣٪ يتطلب ان يقوم القطاع العائلى بزيادة ميله للادخار من ٢ر٢٪ الى ٦٪ بحيث يترتب على ذلك زيادة مدخرات هذا القطاع من ٧ر٢٢ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٠/٥٩ الى ٧٧ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٥/٦٤ ٠ ومن المعروف عن القطاع العائلى ان ميله للاستهلاك يتغير ببطء نظرا لخضوع هذا الميل لعوامل نفسية واجتماعية بطيئة التغير ، بل انه نظرا لرغبة الافراد فى رفع مستوى معيشتهم والتمتع بمستويات استهلاكية اعلى ، وخضوعهم لتأثير عامل التقليد ، الذى تحدث عنه دوسنبرى فى رسالة الدكتوراه التى قدمها عام ١٩٤٨ ، نجد ان ميل هذا القطاع للاستهلاك ينحو نحو الزيادة ، الامر ، الذى يترتب عليه انخفاض مستوى مدخرات هذا القطاع ٠

---

(١) See: J.S. Deusenberry, Op. Cit.

ولم تضع الخطة سياسات او برامج تضمن ان يقوم هذا القطاع باتخاذ القرارات التى تؤدى الى تحقيق هذا المعدل المستهدف . فاذا افترضنا ان هذا القطاع سوف يحافظ على سلوكه الاستهلاكى السائد فى سنة الاساس بلا تغيير فان مدخرات هذا القطاع ستصل الى حوالى ٢٦ر٧ مليون جنيه . والفرق بين هذا الرقم الاخير والرقم المستهدف بلوغه وهو ٧٧ مليون جنيه ، يمثل لنا فجوة تضخمية Inflationary gap. قدرها ٥٠ مليون جنيه ، أى ان الاسعار سوف تتعرض لضغط تضخمى يقدر بحوالى ٥٠ مليون جنيه ، اى ان الاسعار سوف ترتفع بنسبة ٥٪ خلال الخمس سنوات(١) . وبالرغم من ان هذه الفجوة التضخمية تعتبر ضئيلة بالنسبة لضخامة الاستثمارات الواردة فى الخطة ، الا ان المحافظة على استقرار الاسعار يتطلب القضاء عليها . وللقضاء على هذه الفجوة لابد من اتخاذ احد اجرائين .

(١) ـ اما تنمية استعداد الافراد للادخار بحيث تصل نسبة ما يدخر من الدخل المتاح للانفاق الى ٧٪ .

(٢) ـ واما تخفيض الدخل المتاح للانفاق الخاص بمقدار ٣ر٥١ مليون جنيه مع المحافظة على قيمة الناتج القومى(٢) .

وقد قامت الحكومة فعلا بتطبيق هذين الاجرائين معا حيث لجأت الى :

(١) ـ فرض بعض انواع من الضرائب غير المباشرة .

(٢) ـ التوسع فى تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية .

(٣) ـ عملية التأميم وترحيل الجزء الاكبر من الارباح الموزعة الى الحكومة لتمكينها من زيادة الفائض الذى يتولد فى قطاع الخدمات(٣) .

(٤) ـ الاهتمام برفع الوعى الادخارى عن طريق انشاء مراكز الادخار الشعبية ورفع سعر الفائدة الى ٣٪ وغير ذلك من الاجراءات .

---

(١) ـ انظر : الخطة التفصيلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السنة الاولى ١٩٦١/٦٠ . ص ٢١٦ .

(٢) ـ المصدر السابق الذكر مباشرة . ص ٢١٦ .

(٣) ـ عن محاضرات غير مطبوعة للدكتور أحمد حسنى لطلبه كليه الاقتصاد عام ٦٢ـ٦٣ . فى التخطيط الاقتصادى

ثالثا : الموقف الاستهلاكى والادخارى لقطاعات الاقتصاد القومى :

أشرنا فيما تقدم الى مصادر تمويل الاستثمارات الواردة بالخطة ، والاهمية النسبية لكل مصدر بالنسبة للآخر . فاذا حاولنا الآن ان نلقى بعض الضوء على مدى كفاية مدخرات كل قطاع فى تمويل استثماراته ، لوجدنا ان الموقف الاستثمارى يختلف من قطاع لآخر ، فهناك قطاعات نجد ان حجم المدخرات المتولدة فيها يزيد عن استثماراتها ، على حين توجد بعض القطاعات الاخرى نجد ان حجم المدخرات المتولدة فيها اقل من ان يكفى لتمويل استثماراتها . ومن ثم يقتضى الامر ان تكون هناك تدفقات بين موارد القطاعات المختلفة . ويوضح لنا الجدول رقم (٩) الموقف الاستثمارى (حساب الاستثمار) لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى وذلك خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى .

ومن الجدول يتضح لنا ان استثمارات القطاع الخاص (العائلى والاعمال) اقل من مدخراته خلال سنوات تنفيذ الخطة . ولذلك فان نشاط هذا القطاع يستتبع كونه مقرضا للقطاعات الاخرى بمبلغ ٦ر٥٨ مليون جنيه فى سنة ٥٩/١٩٦٠ . وبمبلغ ٩ر١٠٧ مليون جنيه فى سنة ٦٠/١٩٦١ ، وبمبلغ ٥ر١٦٠ مليون جنيه فى سنة ٦١/١٩٦٢ وبمبلغ ٥ر٧٤ مليون جنيه فى سنة ٦٤/١٩٦٥ .

اما القطاع العام (الاعمال والادارة العامة) فانه على العكس من ذلك نجد ان موقفه الاستثمارى خلال سنوات تنفيذ الخطة يجعله مقترضا بمبلغ ٥ر٨١ مليون جنيه فى سنة ٥٩/١٩٦٠ وبمبلغ ٤ر١٦٦ مليون جنيه فى سنة ٦٠/١٩٦١ ، وبمبلغ ٤ر٢١٦ مليون جنيه فى سنة ٦١/١٩٦٢ وبمبلغ ١ر٣٤ مليون جنيه فى سنة ٦٤/١٩٦٥ .

ويترتب على طبيعة الموقف الاستثمارى لكل من القطاعين الخاص والعام ، ان يكون الموقف الاستثمارى للاقتصاد القومى كله مدينا فى سنة ٥٩/١٩٦٠ ، بمبلغ

جـــدول رقـــم (٩)
الموقف الاستثمارى لقطاعات الاقتصـــاد القومـــى
خلال سنوات الخطة(١)

بيـــــان	٦٠ / ٥٩	٦١ / ٦٠	٦٢ / ٦١	٦٥ / ٦٤
القطـاع العائلى				
ادخـــار	٢٢ر٧	٧٧ر٠	٦٦ر٦	٧٦ر٨
استثمـار	٩ر٠	٩ر٠	٦ر٤	٩ر٠
صافى اقراض	١٣ر٧	٦٨ر٠	٦٠ر٢	٦٧ر٨
قطاع الاعمال الخاص				
ادخـــار	٦٤ر٤	٨٠ر٢	١٦١ر١	١٣٤ر٧
استثمـار	١٩ر٥	٤٠ر٣	٦٠ر٨	١٢٨ر٠
صافى اقراض	٤٤ر٩	٣٩ر٩	١٠٠ر٣	٦ر٧
جملة القطاع الخاص				
ادخـــار	٨٧ر١	١٥٧ر٢	٢٢٧ر٧	٢١١ر٥
استثمـار	٢٨ر٥	٤٩ر٣	٦٧ر٢	١٣٧ر٠
صافى اقراض	٥٨ر٦	١٠٧ر٩	١٦٠ر٥	٧٤ر٥
قطاع ادارة العامة				
ادخـــار	٤٦ر٣	٢٧ر٦	ـ٥ر١	٩٠ر١
استثمـار	٨٠ر١	٨٥ر٨	٨٥ر٩	٩٦ر٨
صافى اقراض	ـ٣٣ر٨	ـ٥٨ر٢	ـ٩١ر٠	ـ٦ر٧
قطاع الاعمال العام				
ادخـــار	٤٧ر٦	٦٢ر١	٨٤ر٤	٩٠ر٠
استثمـار	٩٥ر٢	١٧٠ر٣	٢٠٩ر٨	١٧ر٤
صافى اقراض	ـ٤٧ر٧	ـ١٠٨ر٢	ـ١٢٥ر٤	ـ٢٧ر٤
جملة القطاع العام				
ادخـــار	٩٣ر٩	٨٩ر٧	٧٩ر٣	١٨٠ر١
استثمـار	١٧٥ر٤	٢٥٦ر١	٢٩٥ر٧	٨١٤ر٢
صافى اقراض	ـ٨١ر٥	ـ١٦٦ر٤	ـ٢١٦ر٤	ـ٣٤ر١
جملة الاقتصاد القومى				
ادخـــار	١٨١ر٠	٢٤٦ر٩	٣٠٧ر٠	٣٩١ر٦
استثمـار	٢٠٣ر٩	٣٠٥ر٤	٣٦٢ر٩	٣٥١ر٢
صـــافى اقراض	ـ٢٢ر٩	ـ٥٨ر٥	ـ٥٥ر٩	٤٠ر٤

(١) ـ المصدر ـ دكتـور محمد محمود الامام ـ المصادر الآنف الذكر ص٢١٢.

٩ر٢٢ مليون جنيه ، ويبلغ ٥ر٥٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٦١/٦٠ ، ويبلغ ٩ر٤٤ مليون جنيه فى سنة ١٩٦٢/٦١ ، اما فى السنة الخامسة فان الميزانية القومية توضح ان الاقتصاد القومى يجب ان يكون لديه فائض يقدر بحوالى ٤ر٤٠ مليون جنيه تخصص لتسديد القروض الاجنبية .